The following document was downloaded from Egypt Justice Project on November 14, 2017:https://egyptjustice.com/court-of-cassation-cases

باسم الشعب

محكمة جنايات الجيزة

الدائرة الخامسة

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار / محمد ناجى شحاتة رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين / جمال مصطفى ، إيهاب المنوفى الرئيسين بالمحكمة المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة.

وبحضور السيدين الأستاذين / رامى السيد ، محمد بركات رئيسى النيابة

وبحضور الأستاذ / احمد صبحى عباس أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الاتى

فى الجناية رقم ١١٤٥ لسنة ٢٠١٤ جنايات قصر النيل والمقيدة برقم ١٢ لسنة ٢٠١٤ كلى وسط القاهرة .

ضد

(١) علاء محمد السيد بيومى غائب

(٢) انس عبدالوهاب خلاوى حسن غائب

(٣) خليل على خليل بهنسى غائب

(٤) احمد عبده فتح الباب عبدالحميد غائب

(٥) محمد محمود فاضل فهمى حاضر

(٦) باهر محمد حازم احمد نصر غراب حاضر

(٧) محمد فوزى عبدالعزيز إبراهيم غائب

(٨) سعيد عبدالحفيظ إبراهيم الجمل غائب

(٩) نورا حسن البنا أبو بكر غائبة

(١٠) احمد عبدالله محمد عطية داود غائب

رئيس المحكمة

أمين السر

(١١) خالد عبدالرحمن محمود احمد عبدالوهاب حاضر

(١٢) صهيب سعد محمد محمد حاضر

(١٣) خالد محمد عبدالرؤوف محمد حاضر

(١٤) شادى عبدالحميد عبدالعظيم إبراهيم حاضر

(١٥) احمد عبدالحميد عبدالعظيم إبراهيم حاضر

(١٦) انس محمد محمد إبراهيم البلتاجى حاضر

(١٧) Peter Greste حاضر

(١٨) Dominic Laurence john غائبة

(١٩) Susan Melanie غائبة

(٢٠) Johanna ideniette غائبة

- وحضر للدفاع مع المتهم الخامس الأستاذ / خالد أبو بكر محمد عثمان – المحامى ٠

- وحضر للدفاع مع المتهمين السادس والسابع عشر الأستاذ / يسرى سامى السيد - المحامى ٠

- وحضر للدفاع مع المتهم الحادى عشر الأستاذ / مصطفى محمود احمد المحامى ٠

- وحضر للدفاع مع المتهمين الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الأستاذ / شعبان سعيد قرنى عبداللطيف – المحامى.

حيث اتهمت النيابة العامة المتهمون بأنهم في غضون الفترة من ٢٠١٣/١٠/٣ حتى ٢٠١٣/١٢/٢٩ بدائرة قسم شرطة قصر النيل محافظة القاهرة :

رئيس المحكمة

أمين السر

أولا: المتهمون من الأول حتى السادس عشر :

انضموا إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوى إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة وسلطاتها العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق والحريات العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، بان انضموا إلى جماعه الأخوان المسلمين التي تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على حرية الأفراد واستهداف المنشآت العامة بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانيا: المتهمون من الخامس حتى السابع ومن الثاني عشر حتى السادس عشر أيضا:

حازوا مطبوعات وسجلات تتضمن ترويجا لأغراض جماعه أسست على خلاف أحكام القانون – موضوع الاتهام الوارد بالبند أولا – معدة لإطلاع الغير عليها مع علمهم بما تدعو إليه تلك الجماعة من أغراض ووسائلها في تحقيقها على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثا: المتهمون جميعا أيضا :

أمدوا جماعه أسست على خلاف أحكام القانون بمعونات مادية ومالية، بان أمدوا الجماعة – موضوع الاتهام الوارد بالبند أولا –

رئيس المحكمة

أمين السر

بأموال ومهمات ومعدات وآلات ومعلومات مع علمهم بما تدعو إليه ووسائلها في تحقيق ذلك على النحو المبين بالتحقيقات ٠

رابعا: المتهمون من الخامس حتى العاشر ومن الثانى عشر حتى السابع عشر أيضا :

حازوا أجهزة من أجهزة الاتصالات والبث (هاتف ثريا ، جهاز انمارسات ،جهاز موبايل فيو بوينت) دون الحصول على ترخيص من الجهات الإدارية المختصة وذلك بغرض المساس بالأمن القومي للبلاد على النحو المبين بالتحقيقات ٠

خامسا: المتهم السادس أيضا :

أحرز ذخائر – طلقة نارية – مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها ٠

سادسا: المتهمون من الأول حتى السادس عشر أيضا :

بصفتهم مصريين اذاعوا عمدا بالخارج اخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد بأن بثوا عبر شبكات المعلومات الدولية وإحدى القنوات الفضائية – قناة الجزيرة – مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة للإيحاء للرأي العام الخارجي بان البلاد تشهد حالة اقتتال داخلي وحرب أهلية بين مواطنيها وكان من شان ذلك إضعاف هيبة الدولة واعتبارها والإضرار بالمصالح القومية للبلاد على النحو المبين بالتحقيقات ٠

سابعا: المتهمون جميعا أيضا :

(١) أذاعوا عمدا أخبارا وبيانات وإشاعات كاذبة بثوها عبر شبكة المعلومات الدولية وإحدى القنوات الفضائية – قناة

رئيس المحكمة

أمين السر

الجزيرة – على النحو المبين بالاتهام الوارد بالبند سادسا وكان من شان ذلك تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وإلقاء الرعب بين الناس وإثارة الفتن على النحو المبين بالتحقيقات .

(٢) حازوا وسيلة من وسائل التسجيل والعلانية، بان حازوا أجهزة تصوير وبث ، وأجهزة نقل صوت وصورة والمخصصة لأذاعه المحتوى موضوع الاتهام المبين بالبند السابق على النحو المبين بالتحقيقات .

(٣) حازوا بقصد العرض صورا غير حقيقية عن الأوضاع الداخلية للبلاد من شانها الإساءة لسمعتها على النحو المبين بالتحقيقات .

ثامنا: المتهمون من السابع عشر حتى العشرون أيضا :

اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول حتى السادس عشر في ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام الوارد بالبند سادسا بان اتفقوا معهم على ارتكابها وساعدوهم بان أمدوهم ببعض من المواد الإعلامية واجروا عليها تعديلات بالحذف والإضافة وبثوها علانية عبر شبكة المعلومات الدولية وإحدى القنوات الفضائية – قناة الجزيرة – فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات .

وقد أحيل المتهمون لهذه المحكمة لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الوارد بأمر الاحالة .

وقد سمعت الدعوى على النحو المبين بمحاضر الجلسات .

أمين السر

رئيس المحكمة

المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة والمرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً.

حيث أن المتهمين علاء محمد السيد بيومي وأنس عبد الوهاب خلاوي حسن وخليل علي خليل بهنسي وأحمد عبده فتح الباب عبد الحميد ومحمد فوزي عبد العزيز إبراهيم وسعيد عبد الحفيظ إبراهيم الجمل ونورة حسن البنا أبو بكر وأحمد عبد الله محمد عطية داود ودومينيك لورانس جون وسوزان ميلاني وجون أيدنيت لم يحضروا بجلسة المحاكمة رغم إعلانهم قانوناً ومن ثم يجوز الحكم في غيبتهم عملاً بالمادة ١/٣٨٤ إجراءات جنائية.

وحيث تخلص وقائع الدعوى حسبما تبين للمحكمة من الإطلاع على كافة الأوراق والمستندات والمضبوطات والأحراز والتسجيلات المرئية والمسموعة وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة في أن المتهمين قد استغلوا العمل الإعلامي النبيل في غير غايته وحولوه من مهنة البحث عن الحقيقة إلى مهنة تزييف الحقيقة وجمعهم الشيطان في استغلال هذا العمل الإعلامي وتوجيهه إلى أعمال ضد هذا الوطن بأن ذهبوا إلى تجميع بعض التسجيلات المرئية والمسموعة والتلاعب فيها باجتزاء البعض منها وإضافة البعض الآخر إلى أحداث مغايرة وذهبوا إلى إسناد ما اصطنعوه على خلاف الحقيقة من مادة إعلامية إلى وقائع لم تحدث فيها هذه الوقائع لا من حيث الزمان ولا المكان وقد جمعهم في ذلك قصد واحد وهو بث هذه المواد عن طريق إحدى

رئيس المحكمة

أمين السر

القنوات الفضائية التي تعمل خارج الدولة المصرية لخدمة إحدى الجماعات الإرهابية الممنوعة (جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية) من خلال إظهار البلاد – على غير الحقيقة – في حالة من حالات الفوضى والاضطراب بتصويرها كدولة فاشلة تعاني من الانقسام والاحتراب الداخلي والتخبط سعياً لإفشال الجهود الوطنية لتحقيق خارطة الطريق ولبث هذه الفتن في الداخل والخارج عن طريق تلك القناة التي تنتهج نهجاً معادياً للبلاد والتي يعمل بها عشرة من المتهمين وقد أدار المتهمين هذه الأعمال بناء على تعليمات التنظيم الدولة لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية والصادرة لهم بهذا الشأن وقام المتهم محمد محمود فاضل فهمي باستئجار جناحين بفندق ماريوت باسمه وتم اتخاذهما مركزاً إعلامياً لخدمة توجهات التنظيم وإجراء عمليات المونتاج والبث المباشر من داخل هذا المركز للأخبار التي تضر بالأمن الداخلي للبلاد وتسيء لصورة مصر بالخارج وتظهر البلاد على خلاف الحقيقة بأنها تمر بحالة حرب أهلية وبث وإشاعة أخبار وتقارير مغلوطة بهدف استثارة المواطنين وخلق رأي عام سلبي تجاه الدولة المصرية وإرسالها إلى تلك القناة وكان يتعاون معه في ذلك كل من (باهر محمد حازم أحمد نصر غراب، ومحمد فوزي عبد العزيز إبراهيم، وسعيد عبد الحفيظ إبراهيم الجمل، ونورة حسن البنا أبو بكر، وأحمد عبد الله محمد عطية داود، والإنجليزيان دومينيك لورانس جون وسوزان ميلاني والهولندية جوهانا أيدينت والاسترالي بيتر جريست.

رئيس المحكمة

أمين السر

وقد قام المتهم خالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب بإنشاء كيان يسمى مؤسسة بناء الفكر والتي تم إشهارها تحت رقم ٨٨٢٣ لسنة ٢٠١٢ في ٢٠١٢/٧/١٨ تولى هو رئاسة مجلس أمنائها وتم من خلالها استحضار بعض أجهزة التصوير والمونتاج المستخدمة في تزييف بعض الأفلام والمواد المسجلة واتخاذ المقر الكائن بالشقة رقم ٥ بالعقار رقم ١ قطعة ٥١١١ شارع ٤٤ منطقة هـ حي الدبلوماسيين بالمقطم القاهرة كمركز إعلامي آخر يتم من خلاله إجراء أعمال المونتاج والبث المباشر للأخبار والمواد التي تضر بأمن البلاد وتسيء إليها وهي الشقة المستأجرة لشركة النور للإنتاج الفني والمملوكة للمدعو أحمد عبده فتح الباب عبد الحميد عضو تنظيم الإخوان.

وحيث أنه بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ والذي جرى منطوقة بالإذن لأي من مأموري الضبط القضائي المختصين قانوناً بقطاع الأمن الوطني بضبط وتفتيش شخص المتحرى عنهم جميعاً والواردة أسمائهم محضر التحريات والمؤشر قرين اسم كل منهم بالنظر وكذا تفتيش محل إقامتهم الثابت بمحضر التحريات وكذا تفتيش الجناحين رقمي ١٧٥٦، ٢٠٥٦ والغرفة رقم ١٩٥١ فندق الماريوت وذلك لضبط ما يحوزونه أو يحرزونه من أجهزة تصوير وبث وحاسبات آلية وأدوات مونتاج وعرض وكل ما يتعلق بالجريمة موضوع الإذن على أن يتم تنفيذ هذا الإذن خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ وساعة إصداره فقد تم تفتيش الجناح رقم ٢٠٥٦ بفندق الماريوت وضبط به المتهم محمد محمود فاضل فهمي وبحوزته عدد ٢ كاميرا سوني وعدد ١ كاميرا صغيرة

رئيس المحكمة

أمين السر

الحجم نوع كانون وعدد ٢ حامل كاميرا وعدد ١ مايك يستخدم له كابل وشنطة بها كابلات صوت وكابلات نت وعدد ٢ مايك وايرلس أي بدون كابل ارسال واستقبال وعدد جهاز ١ آيباد وعدد ٤ لاب توب ماركة آبل وعدد ١ لاب توب ماركة توشيبا ووحدة بها عدد ٢ هارد وجهاز 55 – ADVC وهو عبارة عن جهاز يحول من الكاميرا إلى اللاب توب للمونتاج والبث المباشر عن طريق النت ووحدة مونتاج معها كيبورد ماركة آبل وعدد ٣ كشاف صغير Sun Gun وأصل بمشترك كهربائي وعدد ١ كشاف ١كيلو بالحامل وجهاز منظم كهرباء وعدد ١ طابعة وعدد ٢ هارد وجهاز بث مباشر عن طريق النت (كارت) وجهاز مباشر عن طريق النت (خط) وعدد ثلاثة قناع واقي من الغازات وعدد ثلاثة ورقات مطبوعة تحت عنوان أهم محاكمات شهر ديسمبر وورقة مدونة بخط اليد بعنوان فساد مالي شرم الشيخ وورقة مدونة بخط اليد بعنوان مبادرة دعم الثقافة في مصر وورقة مدونة بخط اليد بعنوان إضراب الطلبة عن الامتحانات وورقة مدونة بخط اليد بعنوان الانقلابيون يسعون إلى إعادة نظام مبارك وورقة مدونة بخط اليد بعنوان خارطة الطريق تنحرف عن الطريق الصحيح وورقة أخرى مدونة بخط اليد بعنوان تم تحويل خارطة الطريق لشيء بلا قيمة وورقة مطبوعة تحت عنوان نصائح هامة للحفاظ على المسيرات ومبلغ مالي وقدره ٧٠٠ دولار أمريكي ومائة وخمسون جنيهاً مصرياً وبتفتيش الغرفة رقم ١٩٥١ تم ضبط المتهم الاسترالي بيتر جريست وضبط بحوزته عدد ١ لاب توب ماركة آبل وعدد ١ كاميرا ديجيتال فوتوغرافيا ماركة نيكون ومبلغ مالي وقدره مائة

رئيس المحكمة

أمين السر

وعشرة راند جنوب أفريقي ومبلغ ألف ليرة لبناني ورقة واحدة وهاتف محمول ماركة بلاك بيري.

وضبط بالمقر الكائن بالشقة رقم ٥ بالعقار رقم ١ قطعة ٥١١١ شارع ٤٤ منطقة هـ حي الدبلوماسيين بالمقطم بالقاهرة جهاز نقل صوت وصورة مباشرة وجهاز قراءة وتسجيل الشرائط HDF الخاص بالكاميرات التلفزيونية وعدد ٢ كاميرا ماركة سوني والشاحن الخاص بهما وكاميرا سامسونج بيضاء اللون وعدد ٣ جهاز كاسيت صوت وعدد ١٥ شريط صغير الحجم وشريط كاميرا تصوير الخاص بالكاميرات التلفزيونية وعدد ٢ تليفون قمر صناعي صغير وجهاز نقل صورة مباشرة وواحدة تخزين طاقة احتياطي متوسطة الحجم ولاب توب ماركة آبل وعدد ٢ هارد ديسك وكيسة كمبيوتر ماركة ديل وعدد ثمانية تليفونات محمولة مختلفة الأنواع وميكروفون أسود اللون ومبلغ مالي وقدره عشرون ألف وسبعمائة جنيه مصري ومبلغ ألفي دولار أمريكي وعدد ثلاثة عشرة شارة مدون عليها كلمة لجنة النظام وصورة للرئيس المعزول محمد مرسي وعدد ٢ غطاء رأس مدون عليهما كلمة الإخوان المسلمون وعدد خمسة ملفات تحتوي على بعض الأوراق الخاصة بشركة النور للإنتاج الإعلامي والتوزيع وعدد ٢٥ بطاقة يتصدرها كلمتي (إعلام - نظام) ومزيلة بكلمة جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وعدد ٢ خريطة ملونة للعلم العربي وأوربا وكتاب بعنوان نظرات في رسالة التعاليم إعداد محمد عبد الله الخطيب ومحمد عبد الحليم حامد وكتاب بعنوان صناعة القادة تقديم صلاح الدين سلطان وقد عمد المتهمين من خلال

رئيس المحكمة

أمين السر

ما قاموا به إلى تجميع مواد فيلمية وصوتية وتلفيق وقائع غير صحيحة لبثها عبر إحدى القنوات الفضائية لإثارة الفتن داخل الدولة المصرية وإظهارها كدولة فاشلة أمام المجتمع الدولي في وقت أصبح فيه العالم من خلال تطور وسائل الإعلام قرية صغيرة يتداول فيها الأخبار في لحظة من وقوعها بما يكون معه بث هذه المواد الغير صحيحة ينتشر في لحظات صغيرة ويجوب العالم مظهراً الدولة المصرية وقد انقسم أهلها إلى فريقين متقاتلين على غير الحقيقة.

ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية أنه فحص مضبوطات المتهم الخامس وبفحص كاميرا ماركة سوني تبين أنها تحتوي على كارت ذاكرة سعة ١٦ جيجا وذاكرة داخلية وبتفريغ محتواهم تبين وجود مقاطع فيديو للقاء مجرى باللغة الإنجليزية مع أحد أعضاء طلبة الأزهر وهو يضع شعار رابعة على كتفيه ولقاء مع أسرة أحد المقبوض عليهم ببلطيم ورفعهم شعارات ضد الدولة وضد الجيش وبفحص الكاميرا ماركة كانون تبين أن ذاكرتها الداخلية تحتوي على عدد ١٠٩ مقطع فيديو تتضمن تصوير مظاهرات بميدان التحرير وميدان النهضة وكذا كبري قصر النيل والخاصة بأحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث يظهر أشخاص المتظاهرين بجوار المتحف المصري ويقومون قوات الأمن بالحجارة وأن القطع الثمانية المضبوطة تستخدم مع نظام نقل وتسجيل الصوت لاسلكياً مع كاميرات الفيديو والتلفزيون وبفحص جهاز الحاسب الآلي المحمول الأول تبين أنه يحتوي على جدول أعمال تغطية أحداث احتجاجات طلبة جامعة القاهرة (ضد الانقلاب) ورصد بعض الأحداث في سيناء ودور تنظيم القاعدة

رئيس المحكمة

أمين السر

والإرهاب وعدد القتلى هناك وصور لمظاهرات ضد المجلس العسكري وبفحص جهاز الحاسب الآلي المحمول الثاني تبين أنه يحتوي على ملفات فيديو عن مظاهرات الإخوان واعتصام رابعة ولقاءات مع بعض الأشخاص وأحداث العنف بين متظاهري الإخوان وقوات الأمن وأيضاً مظاهرات لجماعة الإخوان المسلمين تحمل إشارة رابعة وأخرى لحركة ٦ إبريل وملفات نصية عن أهم محاكمات شهر ديسمبر ٢٠١٣ وبفحص جهاز الحاسب الآلي المحمول الثالث تبين أنه يحتوى علي ملفات فيديو لمظاهرات بعض أنصار جماعة الإخوان المسلمين رافعين إشارة رابعة في ميدان التحرير وملف فيديو لحرق سيارة شرطة أعلى كوبري ٦ أكتوبر وتسجيل محاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم ولقاء مع صلاح سلطان من داخل مسجد رابعة العدوية وملف عن أحداث جامعة الأزهر واعتداء الطالبات على الأمن وأحداث الشغب داخل جامعة المنصورة وتصوير لمنصة رابعة يعتليها صفوة حجازي وبعض الأشخاص وتسجيل منسوب لأنصار بيت المقدس ويسمع صوت أيمن الظواهري يتكلم عن الأحداث في مصر ثم يتحدث شخص يرتدي ملابس جيش يدعى وليد بدر ثم بعض التدريبات لجماعة أنصار بيت المقدس وكذا ملفات تحويل صور لمديرية أمن جنوب سيناء وآثار لبعض التدمير في الواجهة وبعض السيارات وبفحص جهاز الحاسب الآلي المحمول الرابع تبين أنه يحتوي على مقاطع فيديو لإحدى احتفالات جماعة الإخوان المسلمين رافعين إشارة رابعة ومنادية بمقاطعة الدستور وبفحص القرص الصلب تبين أنه يحتوى على ملفات فيديو لمظاهرات

رئيس المحكمة

أمين السر

الإخوان المسلمين وهتافاتهم المناهضة لوزير الدفاع ولمقاطعة الدستور وتصوير لدار أيتام تدعى دار البسمة وتسجيل من المستشفى الميداني في اعتصام رابعة يظهر بعض المصابين والقتلى وتصوير لنقل المصابين والقتلى إلى المستشفى الميداني وكذا تجمع الأشخاص للصلاة على بعض الجثث في أحد المساجد ولقاء مع بعضهم وتصوير عن طريق طائرة صغيرة لأحداث اعتصام رابعة وصور لمظاهرات أخرى لجماعة الإخوان المسلمين وصور لجثث مكفنة داخل أحد المساجد.

كما ثبت بفحص مضبوطات المتهم السادس أنه بفحص الكاميرا الرقمية ماركة سوني تبين أنها تحوي صوراً لاجتماعات ما بين قادة جماعة إخوان مسلمين مصر مع قادة منظمة حماس وبفحص الكمبيوتر المحمول ماركة Lenovo تبين احتواءه على صور شخصية لعصام العريان مع أحد الأشخاص باعتصام رابعة ورقة مكتوب عليها إلى جماهير شعب سوهاج العظيم تحسهم على النزول إلى ميدان الشبان المسلمين يوم ٢٠١٣/٧/٢٦ وكذا صور لمظاهرات الإخوان المؤيدة للرئيس المعزول في عدة شوارع وصور لبعض الأشخاص يحملون أسلحة آلية وأخرى لبعض المصابين والقتلى ولمتظاهرين أمام المنصة خلف حواجز من الطوب على الطريق ولافتة مسيئة لوزير الدفاع وصور لفض اعتصام رابعة ولجثث داخل مسجد الإيمان ومقاطع فيديو من مسجد الإيمان لمجموعة من الجثث المكفنة وكذا ملفات لأسماء وأرقام هواتف المتحدثين من حركة طلاب ضد الانقلاب على مستوى جامعات الجمهورية وتقرير عن عدد

رئيس المحكمة

أمين السر

القتلى في اعتصام رابعة على لسان شخص يدعى هشام عبد الحميد وثبت من فحص مضبوطات المتهمين الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر أنه فحص الكمبيوتر ماركة أبل تبين أنه يحتوى على عدة ملفات منها صور لشخص يرتدي الذي العسكري يلوح بيده بإشارة رابعة وصور لأعضاء حركة تمرد ولافتة يظهر عليها بعض رجال الشرطة وأشخاص آخرين ودون عليها عبارة (فسح الداخلية وابسطها) ومنشور بخصوص إضراب الفرقة الثانية كلية الإعلام جامعة الأزهر وملفات صوتية عبارة عن أغنية ساخرة من المجلس العسكري وحزب النور السلفي وتسجيل من بعض القنوات الفضائية عن برامج لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين وملفات فيديو منها تسجيل لبعض مظاهرات تنظيم الإخوان

وبفحص القرص الصلب تبين احتواءه على صورة لبطاقة حزب الحرية والعدالة وصور لفوارغ طلقات وصور لعدد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية وصورة لغم أرضي وصور لفرد خرطوش ولمنصة رابعة ولمدرعة شرطة محترقة ولجريدة الشعب والتي يظهر على غلافها عبارة (ساويرس جاسوس صهيوني أمريكي تركع أمامه مخابرات مصر وهو الذي مول فض اعتصام رابعة والنهضة وحركة تمرد) وصورة للافتة تدعوا للعصيان المدني بالمثل وعدد من ملفات الفيديو تحوي تسجيل لتقرير أذيع على قناة التلفزيون الإسرائيلي الثانية حول الأوضاع في مصر بعد بيان وزير الدفاع وتقرير آخر على ذات القناة حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتسجيل حول وقائع قتل الشيعة في مصر وتسجيل للقاء

رئيس المحكمة

أمين السر
احمد صبحي

مع أعضاء حركة علمانيون بشأن الفاشية الدينية وبفحص الهاتف المحمول ماركة LG تبين احتواءه على صور لجدول تنظيم التظاهرات داخل جامعات الفيوم وجنوب الوادي وأسيوط وبني سويف وسوهاج يقيم الحالة الأمنية داخل كل جامعة ونسبة المشاركة من أعضاء الجماعة ومن غيرهم وموقف رئيس كل جامعة والأمن بداخلها من تلك التظاهرات وصورة لخطة القيام بمجموعة أعمال بمعرفة الشباب والطلاب المنتمين للجماعة مثل مظاهرات في المترو ومحطات القطارات مرة كل أسبوع - غلق طرق وحصار مؤسسات واقتحام أماكن حكومية وحرق القمامة مرة كل أسبوعين في كل محافظة - استغلال غضب المجموعة الشبابية مثل الأولتراس وغيرها والمشاركة معهم في أعمال احتجاجية - الحركة في الأوساط الشبابية في المدارس والجامعات بقوة وغلق الطريق على مؤيدي الانقلاب وعدم السماح لهم بالعمل - استهداف أماكن سكن وعمل أكابر المجرمين بوقفات ولو رمزية ووضع ملصقات أو كتابات على الحوائط بأسمائهم ورسائل محمول لهم ولذويهم - عمل بروفات على قطع الطريق قبل يوم ٢٥ يناير - عمل وقفات عند البورصة والبنك المركزي والبنوك الدولة بصورة شهرية - كشوف بالبيانات الخاصة ببعض الأشخاص الذي قضوا نحبهم في بعض الوقائع مثل فض اعتصام رابعة والنهضة.

وثبت من تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية أن محتوى المضبوطات السالفة من البند الثامن حتى البند العاشر تضمن مقاطع مسجلة وصور من شأنها المساس بالوحدة الوطنية ونشر البيانات

رئيس المحكمة

أمين السر

والأخبار والشائعات الكاذبة من خلال ما أجري عليها من أعمال تغيير وتعديل أحداثها باستخدام تقنية المونتاج عبر برنامج Final Cut Pro مما يلحق الضرر بالمصلحة العامة للدولة ويؤدي إلى إضعاف هيبتها واعتبارها.

كما ثبت من التقرير المعد بمعرفة الجنة المشكلة بموجب القرار الصادر من المحكمة بجلسة ٢٠١٤/٤/١٠ أن الحرز الخاص بالمتهم محمد محمود فاضل والذي تم تفريغه بإدارة المساعدات الفنية والذي يحتوي على كاميرا سوني تبين أن بها عدد ٢ كارت ذاكرة الأول يحتوى على مقاطع فيديو باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو لميدان التحرير وبها عدد من عربات القوات المسلحة ومقاطع فيديو لمزرعة الخراف وحديث مع صاح بالمزرعة حول ارتفاع أسعار النقود بعد الثورة ومقاطع فيديو لمحل جزارة بأحد المناطق الراقية وآخر بأحد المناطق الشعبية وحديث حول ارتفاع أسعار النقود ومقاطع فيديو لإحدى الأسر بمنطقة شعبية وهي تتناول طعامها على الأرض وحديث مع ربة المنزل أن غلاء أسعار اللحوم في العام الحالي بدرجة لا تستطيع معه الأسرة أن تشتريها ويحتوي الكارت الثاني على مقاطع فيديو للمتهم بيتر جريست وأيضا يحتوى الحرز على كاميرا سوني بها كارت ذاكرة يحتوى على مقاطع فيديو لجنازة الشاعر أحمد فؤاد نجم وتقارير باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو ومقطع صوتي باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو مع أحد طلاب جامعة الأزهر يرتدي شال عليه علامة رابعة ومقاطع فيديو مع والد أحد المحبوسين عن ظروف ومكان حبسه نتيجة امتلاكه مسطرة عليها شعار رابعة وحوار مع أحد

رئيس المحكمة

أمين السر

الأشخاص يفهم منه عدم وجود سند قانوني لحبسه وحوار باللغة الإنجليزية بين أحد الأشخاص والمراسل ومقاطع فيديو لتدريبات إحدى فرق كر القدم وحوار مع أحد الأشخاص عن أحوال كرة القدم بعد الثورة ومقاطع فيديو عن جمعية خيرية وحوار مع إحدى السيدات عن دور الجمعية ووصفها لإغلاق الجمعية بأنه إرهاب فما تضمن الحرز كاميرا كانون تحتوي على ذاكرة داخلية بها مقاطع فيديو للصدمات بين الأمن والمتظاهرين كما تضمن حرز المتهم بيتر جريست كاميرا ماركة نيكون تحتوي على صور شخصية وصور لكنيسة وبعض صور الجرافيتي وكذا هاتف محمول ماركة بلاك بيري يحتوي على صورة لتظاهرات بعض الأشخاص وجدول أعمال بنك الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين وبيان من ملف وورد مكتوب عليه صادر من رئاسة الجمهورية وعدد من ملفات البريد الإلكتروني تم طباعتها وإلحاقها بالتقرير ومقاطع فيديو باللغة الإنجليزية وعدد من ملفات البريد الإلكتروني باللغة الإنجليزية تم طباعتها كما احتوى الحرز الخاص بالمتهمين صهيب سعد محمد محمد وشادي عبد الحميد عبد العظيم وخالد محمد عبد الرؤوف على كاميرا سامسونج تحتوي على صور فوتوغرافية لأشخاص يرفعون إشارة رابعة وصور من شبكة المعلومات الدولية ومقاطع صوت لخطب دينية وأناشيد وموسيقى وصور لجداول بمواعيد مقابلات مع بعض عائلات المصابين والمتوفيين في الأحداث كما تضمن الحرز هاتف محمود ماركة نوكيا يحتوى على مقاطع فيديو لشبكة المعلومات الدولة لمجموعة أغاني مركبة على صور ثابتة وصور فوتوغرافية متنوعة

رئيس المحكمة

أمين السر

لمصابين مكتوب عليها شهداء رابعة كما تضمن الحرز هاتف محمول LG به كارت ذاكرة وذاكرة داخلية يحتوي على مقاطع صوت لبعض الأشخاص يفهم من سياق الحديث أن أحد الأشخاص يدعى شادي وآخر يدعى خالد يتحدثون مع أحد الأشخاص حول قيامهم باستلام كاميرات من قناة الجزيرة ومبلغ ٣٠٠ دولار لكل منهم قابل قيامهم بنقل فعاليات احد أيام الجمعة كما تحدثوا عن عدد ثماني كاميرات بها خاصية البث المباشر بحوزتهم ومبلغ ٥٠٠ دولار لكل كاميرا ورد محدثهم الذي يدعى علاء بأن المدعو عبد الحميد كذاب ونصاب وأضاف بأنهم كانوا من ضمن من قاموا الاستيلاء على سيارة البث المباشر في رابعة العدوية وأنه يمتلك حوالي عدد ثلاثين كاميرا سلمتها إليه قناة الجزيرة موزعة على مختلف أنحاء الجمهورية وأضاف أنهم يقومون بالاستيلاء على أي كاميرا تصور مشاهد لا يرغبون في إذاعتها وأن تعاملهم مع شبكة قناة الجزيرة وليس قناة الجزيرة مباشر مصر وأنه يحتاج الصورة التي تلقتها كاميراته في أحداث الجامعات ثم يطلبون توصيل الصورة لقناة الجزيرة بمقابل لعمل شعارات وإعلام في تظاهراتهم وأضاف الأخر بأن خالد يعرف كل التفاصيل بصورة أعمق وأنه لو واجه أحد أي مشكلة أمنية فيمكنه الحصول له على تأشيرة دخول لدولة قطر ومسجل أيضاً على التليفون مكالمة صوتية هاتفية لأحد الأشخاص يتصل بعميد اسمه أحمد يخبره أن دم شهداء رابعة سيظل يطارده وتحتوي على صور لمظاهرات بها حرائق وخرائط لبعض الطرق الهدف منها أحداث شلل مروري تم نسخه وإرفاقه بالتحرير وملفات اكسيل عليها أسماء

رئيس المحكمة

أمين السر

المصابين والمتوفيين في أماكن مختلفة تم طباعتها ومجموعة من الصور والملفات ومحادثات الكترونية تم طباعتها وإلحاقها بالتقرير وأن حرز المتهم ماهر محمد حازم وجد به كاميرا مجموعة صور فوتوغرافية لأشخاص في أماكن مختلفة وصور متنوعة للملتقى العلمي الأول لتلاميذ القرضاوي وصور لبعض الأسلحة في قطر وملفات وورد لأفكار برامج تلفزيونية لقناة مصر ٢٥ والتي تم إغلاقها بأمر السلطات المختصة وكاميرا سوني بها مجموعة صور وثورة ٢٥ يناير يظهر بها بعض قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس.

كما تضمنت الأحراز التي تم تفريغها بالمعمل الجنائي حرز المتهم باهر محمد حازم ويحتوى على جهاز لاب توب ووجد به مقاطع فيديو لأكفان وجثامين في أحد المساجد ومقاطع فيديو لحوار مع أحد الأشخاص يفهم منه اختلاف تقرير الطب الشرعي عن الحقيقة ومقاطع فيديو من فوضى الحادثة نتيجة المظاهرات ومظاهرات ليلية وصور لمظاهرات في أماكن مختلفة يفهم منها أنها ضد السيسي ومقاطع لمراسلين قناة الجزيرة يظهرون مع بعض الأشخاص الذين يظهرون في صور أخرى حاملين أسلحة وصور لبعض الجثث وأخرى لأفراد من الجيش ومقطع فيديو ممنتج لميدان التحرير ووجد بالحرز أيضا وحدة تخزين خارجية تحتوى على مقاطع فيديو عن أحوال السياحة وتدهورها ولقاء مع أحد أصحاب العربات التي تجرها الدابة (حنطور) وفيديو ممنتج عن ميدان التحرير.

رئيس المحكمة

أمين السر

كما تضمن الحرز المضبوط مع المتهمين صهيب سعد محمد محمد، وشادي عبد الحميد عبد العظيم وخالد محمد عبد الرؤوف محمد وجهاز لاب توب يحتوي على مقطع فيديو لحوار مع أحد الأشخاص باللغة الانجليزية ومقاطع فيديو لمظاهرات ضد النظام الحالي ومؤيدين لفتيات السابعة صباحاً ومقاطع فيديو لبعض السياسيين يهاجمون دستور ٢٠١٢ ونفس المقاطع وعليها لوجو (قاطع دستور الانقلاب) وصور فوتوغرافية للسخرية من الدستور الحالي وبعض أعضاء لجنة الخمسين وصور فوتوغرافية لفض اعتصام رابعة ومقطع فيديو لسيدة تندد بالسيسي وبالأحكام الصادرة في قضية فتيات السابعة صباحاً كما تضمن الحرز وحدة معالجة مركزية بها ملف وورد يصف بنات من جامعة الأزهر وطريقة التعامل معهم من قبل من يسمونه بالبلطجية.

وحرز المتهم بيتر جريست وجد به وحدة تخزين فلاش ميموري بها صور شخصية وعائلية ومقاطع فيديو لمؤتمر في كينيا وملفات إكسيل عليها ما يفهم منه انه بيان بالمصاريف أثناء المهمات الخاصة بشبكة الجزيرة وملفات بي دي أف بالإنجليزية عبارة عن عقد المتهم بيتر جريست مع شبكة الجزيرة.

وتضمن حرز المتهم محمد محمود فاضل فهمي جهاز ماركة أبل برو يحتوي على ملفات وورد باللغة الإنجليزية ومجموعة صور منها صور لمحمد الظواهري شقيق أيمن الظواهري ومقاطع فيديو ببلد أفريقي وجهاز أبل برو أخر محمل عليه برنامج مونتاج يحتوي على مقاطع فيديو ممنتجة لبعض المظاهرات وحوار مع المدعو أحمد ماهر

رئيس المحكمة

أمين السر

عضو حركة ٦ ابريل باللغة الإنجليزية والعربية مع التعليق باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو لمزرعة خراف ومحلات جزارة ولقاء مع إحدى الأسر في منطقة شعبية وتعليق صوتي باللغة الإنجليزية وكذا جهاز لاب توب أخر من ذات النوع محمل عليه برنامج للمونتاج يحتوي على مقاطع فيديو ممنتجة عن كرة القدم في مصر ويتحدث عن سوء الأحوال بعد الثورة وعدم وجود جمهور وأيضاً مظاهرات مؤيدة للإخوان وفيديو لمراسل الجزيرة باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو عن إحدى الجمعيات الخيرية سبق التنويه عنه في تقرير الكاميرات وفيديو ممنتج لمظاهرات الإخوان مع تقرير المراسل باللغة الإنجليزية وجهاز لاب توب ذات الماركة محمل عليه ذات البرنامج الخاص بالمونتاج وعليه مقاطع فيديو لأحداث السفارة الأمريكية وما به من شغب وهتافات وصدامات مع الأمن وفيديو ممنتج لمظاهرات قديمة وحديثة وسيارة محترقة على كوبري ٦ أكتوبر ومقاطع فيديو ممنتجة لجثث داخل الأكفان ولفاء مع بعض الأشخاص وتعليق باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو ممنتجة لمظاهرات في أماكن مختلفة مدمجة مع مشاهد عنف وبعض الأشخاص يستعدون للتصوير ومقطع فيديو للقيادي الإخواني صلاح سلطان باللغة الإنجليزية ومقاطع أخرى من داخل منصة رابعة لصفوة حجازي وصلاح سلطان وفيديو عن زحام المرور ومقاطع صوتية لأصوات طلقات نارية وأصوات مظاهرات وسرينة إسعاف معدة للميكساج (وهو عملية وضع الصوت على الصورة) ومقاطع فيديو لاعتداء الشركة على طالبات جامعة الأزهر ومقاطع فيديو لمظاهرة وإشارة من المراسل للمتظاهرين لبدء

رئيس المحكمة

أمين السر

التصوير وتعليق باللغة الإنجليزية وجهاز لاب توب عليه مقطع فيديو لحريق وأرقام تليفون لبعض الساسة والأطباء والصحفيين ووحدة مونتاج عبارة عن وحدة معالجة مركزية ولوحة مفاتيح لاسلكي تحتوي على مقطع فيديو للبرادعي من شبكة المعلومات الدولية وبعض الملفات عن مواعيد بعض المحاكمات وهارد ديسك على مقاطع فيديو لمظاهرات رابعة العدوية ومقاطع فيديو عن عمالة الأطفال باللغة الإنجليزية ومقاطع فيديو لسيارة محترفة وسط المتظاهرين ولقاء مع أحد محامي الإخوان ومقطع فيديو لوالدة إحدى الطالبات المتهمات في قضية بنات السابعة صباحاً تتحدث عن الظلم التي تعرض له ابنتها والظلم الموجود في البلاد ومقاطع فيديو لمظاهرات الإخوان ولقاءات مع بعض المتظاهرين باللغة الإنجليزية واشتباكات الإخوان مع قوات الأمن ومشاهد لاحتراق بعض الأشجار وقنابل مسيلة للدموع ولقاءات مع والد إحدى الفتيات قبض عليها وأم قتل ابنها في الأحداث ولقاءات مع أشخاص من مؤيدي الرئيس المعزول ومقاطع فيديو عن حادثة بور سعيد وما بها من شغب وصدامات مع الأمن ومقاطع فيديو لبعض الأفراد والسيارات والمركبات العسكرية للجيش ومقاطع فيديو لمراسلة الجزيرة باللغة الإنجليزية وهارد ديسك به العديد من مقاطع الفيديو عن قضية فتيات السابعة صباحاً ولقاء مع إحداهن وتدعى سارة ومظاهرات تندد بحكم العسكر ومؤيدة للإخوان ومؤتمر مصري بتركيا ومقاطع فيديو عن سوء الأحوال المعيشية ولقاء مع أحد الأشخاص ومقاطع فيديو لأحداث بورسعيد وما بها من شغب وصدامات وفيديو للقضاة أثناء

رئيس المحكمة

أمين السر
احمد صبحه

انعقاد جمعيتهم العمومية بدار القضاء العالي وفيديو لمستشفى ميداني يبين ما به من مصابين وموتى وصدامات فوق كوبري ٦ أكتوبر ومقاطع فيديو لإقامة الصلاة وخطب تدعوا لمرسي وتندد بالسيسي عند جامعة القاهرة ولقاء مع المدعو عصام العريان باللغة الإنجليزية وفيديو لتجمعات مؤيدة للرئيس المعزول ولقاء مع المدعو محمد البلتاجي يصف ما حدث بالانقلاب العسكري والديكتاتورية العسكرية الجديدة ولقاءات مع أشخاص عادية وحوارات عن شرعية الرئيس المعزول وعدم شرعية الانقلاب العسكري ومقاطع فيديو ولقاءات مع بعض الأشخاص باللغة الإنجليزية وتقرير عن التحرش الجنسي وآخر عن عمل الطعام باعتصام رابعة وتجمعات للأولتراس أعلى كوبري ٦ أكتوبر ومقاطع فيديو لحي بولاق باللغة الإنجليزية يفهم منه أنه عن سوء أحوال معيشة المصريين ومقاطع فيديو لتغطية محاكمة مبارك باللغة الإنجليزية.

وحيث أنه بترجمة الأحاديث التي تضمنتها تلك المشاهد والتي تمت باللغة الإنجليزية بمعرفة أحد المترجمين المختصين بوزارة العدل تبين أن القرص المدمج الخاص بالمتهم محمد محمود فاضل فهمي يحتوي على ملف فيديو يبدأ بصلاة الجنازة ثم تتحدث المذيعة عن تأبين الضحايا الذين قتلوا بيد قوات الأمن أثناء فض اعتصام رابعة العدوية وبجوارهم الجرحى الذين أصيبوا خلال تلك الأحداث وتتحدث عن تزايد الغضب الشعبي بشكل كبير والدعوى إلى مسيرات حاشدة يوم جمعة ثم يظهر شاب يدعى محمد سلطان يتحدث عن سلمية المظاهرات من أجل الحرية وأن قوات الأمن تقابلهم بإطلاق

رئيس المحكمة

أمين السر

الرصاص الحي عليهم ويتحدث أحد المصابين عن صحة ذلك الكلام وأن قوات الأمن استخدمت ضدهم القوة المفرطة والذخيرة الحية وتعاود المذيعة الحديث عن أن العنف يتجه نحو تعميق الانقسامات في مصر ورفض المتظاهرين لأي حوار مع الحكومية الانتقالية ثم يعاود المدعو محمد سلطان الحديث عن أن المتظاهرين من الشعب المصري وليسوا فقط من أنصار الرئيس المعزول أو الإخوان المسلمين وتعاود المذيعة الحديث عن أنه بالرغم من العنف وعمليات القتل فإن أنصار الرئيس المعزول مصرون على الاستمرار وأنهم لا يريدون تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

وملف فيديو أخر به لقاء مع أحد المتظاهرين ويدعى د/ خالد يتحدث عن أنه متواجد لتحطيم الانقلاب العسكري الذي قتل الأبرياء في كل مكان من أطفال ورجال ونساء وأن جماعة الإخوان المسلمين جماعة مسالمة وليست إرهابية.

وملف فيديو أخر يصور مظاهرة مؤيدة للإخوان ويتحدث المذيع مع أحد المتظاهرين يدعى حسين عمر والذي قرر أنه لا يعترف بهذا الإنقلاب ولا بالحكومة التي جاءت من خلاله وأنه مستعد للموت في سبيل بلده والإسلام.

وملف أخر عبارة عن تسجيل صوتي باللغتين العربية والإنجليزية عبارة عن أصوات هتافات باللغة العربية ضد السيسي وحديث للمراسل باللغة الإنجليزية عن المظاهرات التي خرجت بأعداد غفيرة للتنديد بالانقلاب العسكري ويتراجع صوت المراسل وتعلوا أصوات الهتافات كما يبدوا من التسجيل.

أمين السر

رئيس المحكمة

ملف فيديو عبارة عن لقاء مع أحد طلاب جامعة الأزهر يدعى يوسف صالحين يصفه المراسل بأنه أحد القيادات الطلابية بجامعة الأزهر والذي قال بأنه منشغل بالتظاهرات بدلاً من الاستعداد للامتحانات وأنه يقاتل ضد عمليات القمع التي تقوم بها الدولة ثم يتحدث الطالب واصفاً جامعة الأزهر بأنها في حالة انتفاضة وثورة ضد النظام للثأر من القتلة للذين ماتوا وإطلاق صراح المعتقلين – ثم مساحة خالية مكتوب عليها يتم الإضافة في الدوحة – ثم يتحدث المذيع عن الاحتجاجات المناوئة للانقلاب وتزايد أعداد المشاركين فيها بعد صدور قانون التظاهر وأن هناك قتال بين الطلبة ومنهم طالبات وقوات الأمن التي تطلق عليهم الغاز والخرطوش لمنعهم من التظاهر وأن جماعة الأزهر استدعت الأمن لمواجهة الطلبة – ثم تظهر شاشة سوداء لإضافة مقطع صوتي في الدوحة – ثم يتحدث المذيع عن اقتحام الطلبة للمبنى الإداري للجامعة وتعامل قوات الأمن معهم بقسوة والحكم عليهم بعقوبات تصل إلى السجن سبعة عشرة عام وأن زملائهم يعتزمون مواصلة التظاهر ويعود المذيع للحوار مع الطالب يوسف صالحين عن استمرار المظاهرات بالجامعة ويستمر الحوار على هذا المنوال حتى نهاية الفيديو.

ملف صوتي آخر لمذيعة تتحدث عن منطقة بولاق أبو العلا القريبة من وسط القاهرة وميدان التحرير وأن الناس في هذه المنطقة يتحدثون عن أنهم مهملون ومنسيون من جانب الدولة.

ملف عبارة عن لقاء مع المدعو عصام العريان وحوار طويل يدور حول الانقلاب العسكري وأن الثورة مستمرة والاحتجاجات السلمية

رئيس المحكمة

أمين السر

التي تملأ كل مكان سوف تؤدي إلى طرد قادة الجيش الذين قاموا بالانقلاب وعودة الرئيس الشرعي المنتخب الدكتور محمد مرسي وأن دماء القتلة لا يمكن أن تضيع هدراً وإستراتيجية الإخوان المسلمون إذا ما عادوا للحكم مرة أخرى.

ملف أخر لحديث مع أحد الأشخاص في الشارع وفي الخلفية ملصق مدون عليه مجزرة الحرس الجمهوري ويتحدث عن عودة الرئيس المعزول وأن الإخوان المسلمون هم جزء كبير من الشعب وأن الرئيس الحالي (المؤقت) لا يعلم ما إذا كان اسمه منصور أو السيد طرطور.

ملف أخر لمقطع فيديو لمظاهرة يتحدث فيه المذيع عن تمكن المتظاهرين من الخروج في مظاهرات عقب صلاة الجمعة ولقاء مع إحدى السيدات باللغة العربية وتظهر الشاشة سوداء مكتوب عليها (رسم في الدوحة) مع تعليق للمذيع ذكر فيه أن الاحتمالات منذ قيام الدولة أصبحت حدثاً يومياً في جميع أنحاء مصر وأن الحكومات المتعاقبة سعت إلى وضع قواعد للتظاهرات ولقاء مع المدعو أحمد ماهر حول قانون التظاهر.

ملف عبارة عن مقطع فيديو من إحدى الجمعيات الخيرية وحديث للمذيعة عن قلة الأعمال الخيرية وحوار مع إحدى العاملات بالجمعية وهي أحد مراكز الدعم الاجتماعي بمدينة نصر وتديره إحدى الجهات التابعة للإخوان المسلمين وحديث عن ما يقدمه هذا المركز من خدمات ومساعدات للفقراء وأنه صدر قرار بغلق هذا المركز وأنه بغلق هذا المركز لا يوجد بديل للخدمات التي يقدمها للفقراء

رئيس المحكمة

أمين السر

والمحتاجين وأن هذا سيؤدي إلى زيادة الغضب والامتعاض وتعليق للمذيعة على المراكز التي تم غلقها لتبعيتها لجماعة الإخوان المسلمين.

ملف أخر يحتوى على مقاطع فيديو لمظاهرات مؤيدة للإخوان بعد إعلان الحكومة جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية وتحذيرها للمتظاهرين من أنهم سيواجهون عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات ولقاءات مع بعض المتظاهرين يتحدثون عن اعتزامهم مواصلة التظاهر وتعليق للمذيع عن انضمام النساء أيضاً للتظاهرات المناوئة للانقلاب وأن الشرطة أطلقت الغاز والخرطوش على التظاهرات لتفريقها.

بعض الملفات على مادة خام مصورة وصوتية للعديد من التظاهرات.

بعض الملفات تحتوي على فيديوهات تتحدث عن قضية فتيات السابعة صباحاً وما تعرضن له ومحاولة الحكومة جعلهن عبرة وأن العقوبة القاصية تعرضن لها أدت إلى امتعاض الكثيرين مما أدى إلى تخفيفها.

ملف عبارة عن مقطع فيديو لمذيع يتحدث عن عمالة الأطفال وأن تقليل عمالة الأطفال يعتمد على عودة الاستقرار السياسي الذي لم يعد بعد.

ملف عبارة عن مقطع فيديو لمذيع يتحدث عن أن المظاهرات اليومية ضد الحكومة تم تنظيمها في الجامعات في جميع أنحاء مصر منذ بداية الفصل الدراسي وكان الرد من جانب الحكومة هو عمليات اعتقال واسعة النطاق وأحكام مغلظة بالسجن والقليل من التسامح ولكن هذا يبدوا أنه يغذي غضب الطلبة بدلاً من أن يخمده.

رئيس المحكمة

أمين السر

عدة ملفات عبارة عن مقاطع فيديو لحوار مع طالب بجامعة الأزهر المدعو يوسف صالحين والسابق الإشارة إليه وهو عبارة عن حوار مطول عن الانقلاب العسكري ومظاهرات الطلبة المناوئة له وعدم التفريط في حق من قتلوا وعودة الشرعية ومحاسبة المسئولين.

القرص المدمج الخاص بالمتهم بيتير جريست يحتوى على ملف عبارة عن مقطع صوتي لمحادثة تليفونية بين شخصين باللغة الإنجليزية أحدهما تبدوا لكنته أمريكية والآخر تبدوا لكنته أنه من غير المتحدثين باللغة الإنجليزية والمحادثة مدتها ٣٢ دقيقة و ٤٥ ثانية ويدور الحوار بينهما حول قضية أعضاء منظمات المجتمع المدني التي كانت تعمل في مصر وتم إلقاء القبض عليهم والتحقيق معهم ثم أطلق صراحهم وتبين من النقاش أن الشخص ذو اللكنة الأمريكية كان أحد العاملين في هذه الجمعيات وتحدث عن ملابسات عملية الاعتقال والاستجواب والإفراج والسفر إلى أمريكا وأوضح أنه وزملائه لم يتعرضوا لأي مضايقات أو ضغوط خلال العملية برمتها.

ملف عبارة عن مقطع صوتي لبرنامج إذاعي على هيئة الإذاعة البريطانية يتناول الوضع في سيناء والعملية العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة في سيناء.

وحيث أن الوقائع على النحو سالف البيان قد توافرت الأدلة على صحتها وثبوتها في حق المتهمين علاء محمد السيد بيومي وأنس عبد الوهاب خلاوي حسن وخليل علي خليل بهنسي وأحمد عبده فتح الباب عبدالحميد ومحمد محمود فاضل فهمي وباهر محمد حازم أحمد نصر غراب ومحمد فوزي عبد العزيز إبراهيم وسعيد عبد الحفيظ إبراهيم

رئيس المحكمة

أمين السر

الجمل ونوراحسن البنا أبو بكر وأحمد عبد الله محمد عطية وخالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب وصهيب سعد محمد محمد وخالد محمد عبد الرؤوف محمد وشادي عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم وبيتر جريست ودومنيك لورانس جون وسوزان ميلاني وجوهانا أيدينتي مما شهد به كل من الرائد أحمد حسين محمد حسين الضابط بقطاع الأمن الوطني والنقيب محمد أمين محمد عز الدين الضابط بقطاع الأمن الوطني والعقيد وليد عبد العظيم إبراهيم الضابط بالإدارة العامة لشرطة المصنفات الفنية والنقيب أحمد السيد أحمد جبر الضابط بقطاع الأمن الوطني والرائد أحمد محمد عز الدين الضابط بقطاع الأمن الوطني والمهندس أحمد عبد الحكيم أحمد علي والمهندس كمال محمد كمال محمد والفني محمد سعود عبد السلام سعود العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون أعضاء اللجنة ومن إقرارات كل من المتهمين محمد محمود فاضل فهمي وباهر محمد حازم أحمد نصر وصهيب سعد محمد محمد وخالد محمد عبد الرؤوف محمد وشادي عبد الحميد عبد العظيم وبيتر جريس بالتحقيقات وما أورته التقارير اللجان الفنية.

فقد شهد الرائد أحمد حسن محمد حسين الضابط بقطاع الأمن الوطني أنه وردت إليه معلومات أكدتها تحرياته الجدية التي قام بها بنفسه وبالاستعانة بمصادره السرية مفادها قيام جماعة الإخوان المسلمين بوضع مخطط يهدف إلى الإساءة للبلاد بالخارج وخلق رأي عام سلبي تجاه النظام الحالي من خلال بث أخبار وبيانات كاذبة عبر إحدى القنوات الفضائية - قناة الجزيرة القطرية - وأن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين كلف اللجنة الإعلامية للتنظيم الإخواني

أمين السر

رئيس المحكمة

المتواجدة بالعاصمة القطرية - الدوحة - لإدارة تحركات عناصر التنظيم والتنسيق مع عناصر أخرى مصرية وأجنبية داخل وخارج البلاد لاستخدام المواد المصورة عقب القيام بأعمال المونتاج لها في الإضرار بالأمن الداخلي للبلاد وأن المتهمين الأول علاء محمد السيد بيومي والثاني أنس عبد الوهاب خلاوي والثالث خليل علي خليل بهنسي أعضاء جماعة الإخوان المسلمين تولوا مهمة الإشراف على تنفيذ ذلك المخطط وإصدار التكليفات إلى عناصر الإخوان المسلمين وعرف منهم المتهمين من الرابع حتى السادس عشر وهم أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك المخطط حيث تولى المتهمان الرابع أحمد عبده فتح الباب عبد الحميد والخامس محمد محمود فاضل فهمي مسئولية تجهيز المقرات التنظيمية والمراكز الإعلامية بعيداً عن الرصد الأمني لاستخدامها في تجميع المواد الإعلامية من أخبار وبيانات ومشاهد ولقطات وإجراء أعمال المونتاج لها بالحذف والإضافة وجعلها في صورة تسيء للبلاد وتظهرها في حالة احتراب أهلي وبثها عقب ذلك باستخدام أجهزة معدة لذلك حيث قام المتهم الخامس محمد محمود فاضل فهمي باستئجار الجناحين رقمي ٢٠٥٦، ١٧٥٦ بفندق الماريوت بالزمالك واستخدامهما كمركز إعلامي وتولى المتهمين السادس باهر محمد حازم أحمد نصر والسابع محمد فوزي عبد العزيز إبراهيم والثامن سعيد عبد الحفيظ الجمل والتاسعة نورا حسن البنا أبو بكر والعاشر أحمد عبد الله محمد عطية تجميع المواد الإعلامية عن الأوضاع الداخلية للبلاد وأجروا عليها أعمال المونتاج والميكساج عن طريق

رئيس المحكمة

أمين السر

إضافة مقاطع مصورة وصورا غير حقيقة لها للإيحاء للرأي العام الخارجي أن البلاد تشهد حالة حرب أهلية واقتتالي داخلي بين مواطنيها والنظام القائم بها وأضاف أن المتهمين من السابع عشر وحتى الأخيرة وهم بيتر جريس استرالي الجنسية ودومنيك لورانس جون إنجليزي الجنسية وسوزان ميلاني انجليزية الجنسية وجوهانا أيدنتي هولندية الجنسية وهم من العاملين بقناة الجزيرة قد ساهموا في تنفيذ ذلك المخطط من خلال تجميع بعض تلك المواد الإعلامية وقاموا بتعديلها على نحو ما سلف وأمدوا بها الجماعة مع علمهم بأغراضها بأن سلموها للمتهم الخامس محمد محمود فاضل فهمي وتولوا بثها عقب ذلك من خلال الأجهزة التي يحوزها المتهم سالف الذكر عبر قناة الجزيرة قاصدين من ذلك إثارة الفتن كما قام المتهم الرابع أحمد عبده فتح الباب عبد الحميد باستئجار المقر التنظيمي الكائن بالشقة رقم ٥ بالعقار رقم ١ قطعة ٥١١١ شارع ٤٤ منطقة هـ حي الدبلوماسيين المقطم - القاهرة والتي أمدوا بها المتهم الحادي عشر خالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب من خلال مؤسسة بناء الفكر التي يترأس مجلس أمنائها والتي أسسها سورياً بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦ وأضاف بأن المتهمين الثاني عشر صهيب سعد محمد محمد والسادس عشر خالد محمد عبد الرؤوف محمد والرابع عشر شادي عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم ترددوا على المركز الإعلامي سالف الذكر وعقدوا العديد من اللقاءات التنظيمية وقاموا بتجميع المواد الإعلامية المراد بثها بذلك المقر وأجروا عليها التعديلات وأعمال المونتاج على النحو المبين سلفاً وبثوها عبر القناة سالفة الذكر بشكل يضر بالأمن

رئيس المحكمة

أمين السر

الداخلي للبلاد ويسيء لصورتها بالخارج وأضاف بأنه استصدر إذن من النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ بضبط وتفتيش شخص المتهمين ومحال إقامتهم والمقرات التنظيمية المذكورة سلفاً.

كما شهد النقيب محمد أمين محمد عز الضابط بقطاع الأمن الوطني أنه نفاذاً لإذن النيابة العامة تمكن والشاهدين الثالث والسادس بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩ من ضبط المتهم الخامس محمد محمود فاضل فهمي بالجناح رقم ٢٠٥٦ بفندق الماريوت بالزمالك وبتفتيشه عثر بالجناح على آلت تصوير وأجهزة حاسب آلي وأقراص صلبة وأدوات طباعة وأجهزة مونتاج وبث مباشر من خلال شبكة المعلومات الدولية وأقنعة واقية من الغاز ومبالغ مالية بالعملة الوطنية والأجنبية وأضاف بأنه تمكن من ضبط المتهم السابع عشر بيتر جيست بالغرفة رقم ١٩٥١ بذات الفندق وبتفتيشها عثر على حاسب آلي محمول وكاميرا ديجيتال فوتوغرافيا وهاتف محمول ومبالغ مالية من عملات أجنبية (لبنانية وجنوب أفريقية).

كما شهد العقيد وليد عبد العظيم إبراهيم الضابط بالإدارة العامة لشركة المصنفات الفنية بمضمون ما شهد به الشاهد الثاني سالف الذكر وأضاف بان الأجهزة المضبوطة جميعها دون ترخيص من الجهات المختصة.

كما شهد النقيب أحمد السيد أحمد جبر الضابط بقطاع الأمن الوطني بأنه نفاذاً لإذن النيابة العامة فقد تمكن بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ من ضبط المتهم السادس ماهر محمد حازم أحمد نصر غراب داخل مسكنه وبتفتيش المسكن عثر بحوزته على أجهزة تصوير وحاسب

رئيس المحكمة

أمين السر

آلي وعدد ثلاث هواتف محمولة وأقراص مدمجة ووحدة ولوج لشبكة المعلومات الدولية وطلقة نارية وفارغ قنبلة غاز ووحدة تخزين معلومات خارجية وملزمة ورقية بعنوان (كيف تثور بحداثة) وبعض الأوراق التنظيمية.

كما شهد الرائد أحمد محمد عز الدين الضابط بقطاع الأمن الوطني بأنه نفاذا لإذن النيابة العامة فقد تمكن بتاريخ ٢٠١٤/١/٢ من ضبط المتهمين الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر بالمقر التنظيمي الكائن بالشقة رقم ٥ بالعقار رقم ١ قطعة ٥١١١ شارع ٤٤ منطقة هـ حي الدبلوماسيين المقطم – القاهرة وبتفتيش المقر عثر على اجهزة نقل صوت وصورة مباشر وأخرى لخرائط وتسجيل الشرائط الخاصة بالكاميرات التليفزيونية واجهزة تصوير واجهزة كاست وخمسة عشر شريط كاميرا صغير الحجم وشريط كاميرا تصوير خاص بالكاميرات التليفزيونية وهاتفين يعملان عن طريق الاقمار الصناعية (الثريا) وهواتف محموله اخرى ووحدة تخزين طاقة واجهزة حاسب الى محمول واقراص صلبة ووحدة معالجة مركزية وميكروفون اسود اللون ومبالغ مالية بالعملة الوطنية والاجنبية (دولار اميركى) وملصقات خاصة بجماعة الاخوان المسلمين

كما شهد احمد عبد الحكيم احمد على المهندس باتحاد الاذاعة والتليفزيون بمضمون ما شهد به الشاهدين الثانى والثالث سالفي الذكر بشأن واقعة الضبط واضاف بان النيابة العامة شكلت لجنة لفحص الاجهزة المضبوطة تولى رئاستها وكان الشاهدين السابع والثامن اعضاء بها وقام اللجنة بفحص الاجهزة حيث تبين لها وجود اجهزة

أمين السر

رئيس المحكمة

تصوير متعددة تحتوى على مشاهد ومقاطع مصورة من بينها مشاهد تصور سوء تعامل بعض ضباط الشرطة مع المواطنين ولقاءات مع عدد من المتضررين من احداث رابعة العدوية ومقاطع فيديو بشأن امور سياسية تتناول الاوضاع الداخلية للبلاد كما اضاف بان من بين المضبوطات اجهزة وبرامج استخدمت لعمل حذف واضافة (مونتاج) على بعض المشاهد بغرض تغيير موضوعها واظهارها على نحو مغاير لحقيقتها فضلا عن اجهزة بث عبر الاقمار الصناعية وشبكات الهواتف المحمولة وهى غير مصرح بحيازتها واستعمالها من اتحاد الاذاعة والتلفزيون لما فيها من مساس بالامن القومى .

وشهد كمال محمد كمال محمد المهندس باتحاد الاذاعة والتلفزيون بانه احد اعضاء اللجنة المشكلة بموجب قرار النيابة لفحص الاجهزة المضبوطة ورددة بمضمون اقوال الشاهد السابق .

وشهد محمد سعود عبد السلام سعود فنى فيديو باتحاد الاذاعة والتلفزيون بانه احد اعضاء اللجنة المشكلة بموجب قرار النيابة العامة لفحص الاجهزة المضبوطة وردد بمضمون اقوال سابقية .

قرر المتهم الخامس محمد محمود فاضل فهمى بتحقيقات النيابة العامة بانه يعمل صحفى بقناة الجزيرة الانجليزية منذ شهر سبتمبر عام ٢٠١٣ وان تلك القناة بثت موادها الاعلامية من الوحدتين اللتين استأجرهما بفندق الماريوت بالزمالك تجنبا لرصدها امنيا وان المتهم السابع عشر كان يختص بتحديد اعمال الاضافة الوحذف (المونتاج) على تلك المواد قبل بثها على قناة الجزيرة وان المتهم السابع هو الذى اسند اليه تنفيذ ذلك .

رئيس المحكمة

أمين السر

قرر المتهم السادس باهر محمد حازم احمد ناصر بتحقيقات النيابة العامة انه يعمل بقناة الجزيرة الانجليزية منذ شهر مايو عام ٢٠١٣ وانه خلال تلك الفترة اعد الكثير من التقارير الصحفية الخاصة بالشأن الداخلى المصرى وكانت التوجيهات الصادرة له من القناة هو اظهار الدولة المصرية بمظهر سئ والتركيز فى تقاريرة على السلبيات دون الايجابيات وان توجيهات القناة كانت مواليه لجماعة الاخوان المسلمين وان تعليماتها لمراسليها كانت اظهار الدولة المصرية بمظهر سئ وانه استغلت ترجمته لكلمة القاها وزير الدفاع بعمل تقرير عنها يوحى بأنها دعوة الى حرب اهلية بين المصريين كما اقر بحيازته للطلقة النارية المضبوطة بحوزته.

قرر المتهم الثانى عشر صهيب سعد محمد محمد بتحقيقات النيابة العامة بمشاركته والمتهمين الثالث عشر خالد محمد عبد الرؤوف محمد والرابع عشر شادى عبد الحميد عبد العظيم فى مظاهرات جماعة الاخوان المسلمين وانه قام بتصوير بعض تلك التظاهرات اذيع احدها على قناة الجزيرة .

قرر المتهم الثالث عشر خالد محمد عبد الرؤوف محمد بالتحقيقات انه عضو بجماعة الاخوان المسلمين وانه شارك فى اعتصام رابعة العدوية وتعرف على احد عناصر الجماعة الذى سلمة كاميرا تصوير رقمية مزودة بامكانية البث المباشر على شبكة الانترنت وانه انشأ موقعاً الكترونياً استخدمه فى بث المقاطع التى قام بتصويرها علية عن طريق حساب الكترونى خاص به باستخدام الكاميرا سالفة الذكر وان المقاطع التى كان يقوم بتصويرها للتظاهرات كان يتم بثها على قنوات

رئيس المحكمة

أمين السر

فضائية مثل قناة الجزيرة ووكالة الاناضول وشبكة سكاى نيوز وان بعض تلك المقاطع تعرضت لعملية المنتاج .

اقر المتهم الرابع عشر شادى عبد الحميد عبد العظيم بتحقيقات النيابة العامة بانه منضم لجماعة الاخوان المسلمين وانه شارك عدة مرات فى اعتصام رابعة العدوية .

قرر المتهم السابع عشر بيتر جريست - استرالى الجنسية - بالتحقيقات بانه كلف بالعمل كمراسل لقناة الجزيرة الانجليزية بالقاهرة منذ ١٥ /١٢ /٢٠١٣ وان تلك القناة كانت تبث موادها الاعلامية من خلال جناح بفندق الماريوت بالزمالك واضاف ان منتجى البرنامج بمصر هما المتهمان الخامس والسادس ويعمل رفقتهم اخرين وانهم يقومان بأعمال التمويل والاعمال الادارية اللازمة للاتمام التصوير وانه نظر لقصر فترة عمله لم يستصدر ترخيصا من الجهات المختصة بالعمل كمراسل صحفى للبلاد .

ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الادله الجنائية انه بفحص مضبوطات المتهم الخامس محمد محمود فاضل فهمى انه بفحص الكاميرا ماركة سونى تبين انها تحتوى ذاكرة داخلية وكارت ذاكرة سعة ١٦ جيجا وبتفريغ محتواها تبين وجود مقاطع فيديو للقاء مجرى باللغة الانجليزية مع احد اعضاء اتحاد طلبة جامعة الازهر وهو يرتدى شال علية شعار رابعة ولقاء مع اسرة احد المقبوض عليهم ببلطيم وهم يرفعون شعارات ضد الدولة والجيش .

بفحص جهاز الحاسب الالى المحمول الاول تبين انه يحتوى على جدول اعمال تغطية احداث احتجاجات طلبة جامعة القاهرة ضد ما

يسمونة بالنقلاب ورصد بعض الاحداث فى سيناء ودور تنظيم القاعدة وعدد القتلى هناك وصور لمظاهرات ضد المجلس العسكرى.

بفحص جهاز الحاسب الالى المحمول الثانى تبين انه يحتوى على ملفات فيديو عن مظاهرات الاخوان واعتصام رابعة ولقاءات مع بعض الاشخاص واحداث العنف بين متظاهرى الاخوان وقوات الامن ومظاهرات اخرى لحركة ٦ ابريل وملفات نصية عن اهم محاكمات شهر ديسمبر ٢٠١٣ .

بفحص جهاز الحاسب الالى المحمول الثالث تبين انه يحتوى على ملفات لمظاهرات انصار جماعة الاخوان رافعين اشارة رابعة فى ميدان التحرير وملف فيديو لحرق سيارة شرطة اعلى كوبرى ٦ اكتوبر وتسجيل لمحاولة اغتيال وزير الداخلية ولقاء مع القيادى الاخوانى صلاح سلطان من داخل مسجد رابعة العدوية وملف عن احداث جامعة الازهر واحداث الشغب داخل جامعة المنصورة وتصوير لمنصة رابعة العدوية يعتليها بعض الاشخاص وتسجيل منسوب لجماعة انصار بيت المقدس ويسمع صوت ايمن الظواهرى يتكلم عن الاحداث ثم يتحدث شخص يرتدى الزى العسكرى يدعى وليد بدر وتدريبات لجماعة انصار بيت المقدس وصور لمدرية امن جنوب سيناء واثار لبعض التدمير فى الواجهه وبعض السيارات

بفحص جهاز الحاسب الالى المحمول الرابع تبين انه يحتوى على مقاطع فيديو لاحدى احتفالات جماعة الاخوان المسلمين رافعين اشارة رابعة ومنادين بمقاطعة الدستور .

رئيس المحكمة

امين السر

وبفحص القرص الصلب تبين انه يحتوى على ملفات فيديو لمظاهرات الاخوان المسلمين وهتافاتهم المناهضة لوزير الدفاع ولمقاطعة الدستور وتسجيل لدار ايتام تدعى دار البسمة وتسجيل من المستشفى الميدانى فى اعتصام رابعة يظهر بعض القتلة والمصابين وتصوير لنقل القتلى والمصابين الى المستشفى الميدانى وكذا تجمع لبعض الاشخاص للصلاة على بعض الجثث فى احد المساجد وتصوير عن طريق طائرة صغير لاحداث اعتصام رابعة وصور لمظاهرات اخرى لجماعة الاخوان المسلمين وصور لجثث مكفنة داخل احد المساجد.

كما ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الادلة الجنائية انه بفحص مضبوطات المتهم السادس انه بفحص الكاميرا الرقمية ماركة سونى تبين انها تحوى صور لاجتماعات ما بين قادة جماعة الاخوان المسلمين بمصر مع قادة منظمة حماس.

وبفحص الحاسب الالى المحمول ماركة (LENOVO) تبين احتوائه على صور شخصة للاخوانى عصام العريان مع احد الاشخاص باعتصام رابعة وورقة مكتوب عليها الى جماهير شعب سوهاج العظيم تحثهم على النزول الى ميدان الشبان المسلمين يوم ٢٦/ ٧ / ٢٠١٣ وصور لمظاهرة الاخوان المؤيدة للرئيس المعزول فى عدة شوارع وصور لبعض الاشخاص تحمل اسلحة نارية اليه وأخرى لبعض القتلى والمصابين وصور لمتظاهرين امام المنصة خلف حواجز من الطوب على الطريق ولافته مسيئة لوزير الدفاع وصور لفض اعتصام رابعة ولجثث داخل مسجد الايمان ومقاطع

فيديو من مسجد الايمان لمجموعة من الجثث المكفنة وكذا ملفات لاسماء وارقام هواتف المتحدثين من حركة طلاب ضد الانقلاب على مستوى الجمهورية وتقرير عن عدد القتلى في اعتصام رابعة على لسان شخص يدعى هشام عبد الحميد .

كما ثبت من تقرير الادارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية بشأن فحص مضبوطات المتهمين الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر انه بفحص الكومبيوتر المحمول ماركة ابل تبين انه يحتوى على عدة ملفات منها صور لشخص يرتدى الزى العسكرى يلوح بيده باشارة رابعة وصور لاعضاء حركة تمرد وصور لبعض رجال الشرطة واشخاص اخرين ودون عليها عبارة (فسح الداخلية وابسطها) ومنشور بخصوص اضراب الفرقة الثانية كلية الاعلام جامعة الازهر وملفات صوتية عبارة عن اغنية ساخرة من المجلس العسكرى وحزب النور السلفى وتسجيل من بعض القنوات الفضائية عن برامج لاعضاء جماعة الاخوان المسلمين وملفات فيديو منها تسجيل لبعض مظاهرات تنظيم الاخوان.

وبفحص القرص الصلب تبين لاحتوائه على صور لبطاقة حزب الحرية والعدالة وصور لفوارغ طلقات وصور لعدد من اعضاء لجماعة الاخوان المسلمين والجماعة الاسلامية وصورة لغم ارضى وصورة فرد خرطوش وصور لمنصة رابعة ولمدرعة شرطة محترقة ولجريدة الشعب التى يظهر على غلافها عبارة (ساويرس جاسوس صهيونى امريكى تركع امامة مخابرات مصر وهو الذى مول فض اعتصام رابعة والنهضة وحركة تمرد) وصورة للافتة

رئيس المحكمة

أمين السر

تدعو العصيان المدنى بالمترو وعدد من ملفات الفديو تحوى تسجيل لتقرير اذيع على قناة التليفزيون الاسرائيلى الثانية حول الاوضاع فى مصر بعض بيان وزير الدفاع وتقرير اخر على ذات القناة حول المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتسجيل حول وقائع قتل الشيعة فى مصر وتسجيل للقاء مع اعضاء حركة علمانيون بشأن الفاشية الدينية .

وبفحص الهاتف المحمول ماركة (LG) تبين احتوائة على صورة لجدول تنظيم التظاهرات داخل جامعات الفيوم - جنوب الوادى - اسيوط - بنى سويف - سوهاج - يقيم الحالة الامنية داخل كل جامعة ونسبة المشاركة من اعضاء الجماعة ومن غيرهم وموقف رئيس كل جامعة والامن بداخلها من تلك التظاهرات وصورة لخطة القيام بجموعة اعمال بمعرفة الشباب والطلاب المنتمين للجماعة مثل مظاهرات فى المترو ومحطات القطارات مرة كل اسبوع - غلق طرق وحصار مؤسسات واقتحام اماكن حكومية وحرق قمامة مرة كل اسبوعين فى كل محافظة - استغلال غضب المجموعات الشبابية مثل الاولتراس وغيرها والمشاركة معهم فى اعمال احتجاجية - الحركة فى الاوساط الاشبابية فى المدارس والجامعات بقوة وغلق الطريق على مؤيدى الانقلاب وعدم السماح لهم بالعمل - استهداف اماكن سكن وعمل اكابر المجرمين بوقفات ولو رمزية ووضع ملصقات او كتابات على الحوائط باسمائهم ورسائل محمول لهم ولذويهم - عمل برفات على قطع الطريق قبل يوم ٢٥ يناير - عمل وقفات عند البورصة والبنك المركزى والبنوك الدولية بصورة شهرية - كشوف

رئيس المحكمة

أمين السر
احمد صبحى

بالبيانات الخاصة ببعض الاشخاص الذين قضوا نحبهم فى بعض الوقائع مثل فض اعتصام رابعة والنهضة .

ثبت بتقرير مصلحة الادلة الجنائية ان محتوى المضبوطات السالفة تضمن مقاطع مسلجة وصور من شانها المساس بالوحدة الوطنية ونشر البيانات والاخبار والشائعات الكاذبة من خلال ما اجرى عليها من اعمال تغيير وتعديل لمضمون احداثها باستخدم تقنية المونتاج عبر برنامج (FINALCUT PRO) مما يلحق الضرر بالمصلحة العامة للدولة ويؤدى الى ضعف هيبتها واعتبارها .

وحيث انه بسؤال المتهمين محمد محمود فاضل فهمى و باهر محمد حازم احمد نصر غراب و صهيب سعد محمد محمد وخالد محمد عبد الرؤوف محمد وبيتر جريست بتحقيقات النيابة العامة انكروا جميع ما نسب اليهم ومثل المتهمين بجلسات المحاكمة واعتصموا بالانكار وبجلسة ١٥/ ٢٠١٤/٥ مثل المتهم الحادى عشر خالد عبد الرحمن محمود وتلى عليه امر الاحالة والمحكمة سألته على التهمة المنسوبة اليه انكر .

وبجلسة ٢٠١٣/٤/١٠ قررت المحكمة عرض الاحراز بعض تصنيفها على ادارة المساعدات الفنية والمعمل الجنائى بوزارة الداخلية لتفريغها فى حضور اللجنة الفنية المنتدبة من قبل النيابة العامة والتى اعدت التقرير الفنى لتفريغ محتوياتها على ان يتم عرض اجهزة المحمول والكميرات على ادارة المساعدات الفنية ويتم عرض باقى الاحراز على المعمل الجنائى على ان تتم هذه الاجراءات تحت اشراف السيد عضو يسار الدائرة وتم تفريغ مستوى الاحراز واودعت

رئيس المحكمة

امين السر

اللجنة التقرير الذى سبق الاشارة اليه سلفا كما تم نقل العديد من المشاهد المدمجة الى اسطوانات مدمجة تتمكن المحكمة من الاطلاع عليها .

وحيث انه بجلسة ٢٠١٤/٣/٥ تم سؤال الشاهد الاول من شهود الاثبات الرائد احمد حسين محمد حسين الضابط بقطاع الامن الوطنى والذى قرر ان دوره اقتصر على اجراءات التحريات وجمع المعلومات ولم يشترك فى عملية الضبط وان تحرياته دلت على انتماء المتهم الخامس لجماعة الاخوان لمسلمين وتمسك بما جاء لتحقيقات النيابة العامة .

وحيث انه بجلسة ٢٤ / ٣ /٢٠١٤ تم سؤال الشاهد الثانى من شهود الاثبات النقيب محمد امين محمد عز الدين الذى قرر انه متمسك باقوالة بالتحقيقات امام النيابة العامة لمرور فترة من الوقت على الواقعة .

وبسنوال الشاهد الثالث من شهود الاثبات العقيد وليد عبد العظيم ابراهيم الضابط بشرطة المصنفات الفنية والذى قرر انه اشترك فى واقعة ضبط المتهمان الخامس والسابع عشر بفندق الماريوت وان المتهمان قرر له انهما يعملان بدون تصاريح وان الاجهزة المضبوطة معهما لا يوجد لها تصاريح واضاف ان الجهات المختصة باصدار التصاريح هى هيئة الاستعلامات وجهاز التليفزيون ووزارة الاتصالات .

وبسؤال الشاهد الخامس النقيب احمد محمد عز الدين الضابط بقطاع الامن الوطنى ان دوره اقتصر على ضبط المتهمين الثانى عشر

رئيس المحكمة

أمين السر

والثالث عشر والرابع عشر بالمقر التنظيمى الطائن بالمقطم وانه تمسك باقوالة امام النيابة العامة .

وحيث انه وقد تنازل الدفاع عن سماع الشاهد الرابع من شهود الاثبات النقيب احمد السيد احمد جبر الضابط بقطاع الامن الوطنى.

وبسؤال الشاهد السادس احمد عبد الحكيم احمد على المهندس باتحاد الاذاعة والتليفزيون قرر انه رئيس اللجنه التى اعدت التقرير بناء على قرار النيابة العامة وان اللجنه تسلمت كافة الاحراز وقامت باعدة التقرير المقدم فى اوراق الدعوى .

وبسؤال الشاهد السابع كمال محمد كمال محمد المهندس باتحاد الاذاعة والتليفزيون قرر انه عضو اللجنة التى شكلت بناء على قرار النيابة العامة واشترك فى وضع التقرير الفنى كما اشترك فى تفريغ محتويات باقى الاجهزة بالمساعدات الفنية والمعمل الجنائى بناء قرار المحكمة وان الاحراز التى تسلمها هى بذاتها التى تم تفريغها وتبين ان محتوياتها ادخلت عليها عملية تغيير (مونتاج) وصمم على ما اثبتته اللجنة بالتقرير المقدم منها .

وبسؤال الشاهد الثامن محمد سعود عبد السلام سعود فنى الفيديو باتحاد الاذاعة والتليفزيون قرر ان مهمته مع اللجنة كانت فحص الاحراز المسلمة الى اللجنه وان اللجنه باشرت عملها واودعت تقريرها .

- والدفاع الحاضر مع المتهمين دفع ببطلان اذن النيابة العامة لابتنائه على تحريات غير جدية ومنعدمة ومجهلة المصدر وبصدور اذن النيابة على جريمة مستقبلة ولعدم تحديد وتوصيف

رئيس المحكمة

امين السر

نوع الجريمة وبطلان القبض والتفتيش وعدم مشروعيتهما كما دفع بتناقد اقوال شعود الاثبات وتلفيق الاتهام وانعدام الباعث والدافع لدى المتهمين على ارتكاب ثم جريمة واستعمال حق المتهمين للاجهزة المضبوطة وعدم سيطرة المتهم الخامس على مكان الضبط كما دفع بانعدام ولاية المحكمة لنظر الدعوى كما دفع بانعدام صفة الضبطية القضائية للشاهد الاول مجرى التحريات .

وحيث انه عن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لابتنانة على تحريات غير جدية فانه مردود عليه بان محضرى التحريات المؤرخين ٢٠١٣/١٢/٢٤ و ٢٠١٤/١/٢ قد تضمنا حسبا ثبت للمحكمة على نحو قاطع وجازم كافة البيانات الضرورية اللازمة للكشف عن ان المتهمين سالفى الذكر كانوا هم المقصودين بهذه التحريات وحدهم دون غيرهم من احاد الناس بالاضافة الى ما قطع به كلا المحضرين المشار اليهما من المعلومات التى تم جمعها ضدهم من خلال اعمال المراقبة والتحريات كانت بيانات كافية كى تتبناها النيابة العامة وتصدر بناء عليها الاذن المشار اليه والموضح بالاوراق وهو ما تقرها عليه هذه المحكمة وتضرب صفحا عما اثاره الدفاع فى هذا المقال .

وحيث ان ما اثاره الدفاع من اوجه ساق تفصيلها بمذكراته من بطلان اذن النيابة العامة لصدورة على تحريات اجراها الامن الوطنى عن جريمة مستقبلية بانه مردود عليه بان ما تضمنه محضر التحريات الذى صدر اذن النيابه العامة ابتناء علية كان كاشفا عن جريمة واقعة بالفعل ولم يصدر للبحث او تنقيب عن جريمة لم تظهر لمجرى

رئيس المحكمة

أمين السر

التحريات ومن ثم فان الدفاع الذى اثار هذا الدفع قد ورد حابط الاثر بعد ان قطعت المحكمة وجزمت وسكن فى وجدانها اقرار سلطة التحقيق على صدور الاذن بناء على التحريات المشار اليها بما يستأهل رفض هذا الدفع فى مجمله وعدم التعويل عليه لما انطوى عليه الدفاع فى هذا المقام من استخلاص غير سائغ اثار اليه لبسا فى الفكر القانونى لمبدأ اصدار الاذن بناء على تحريات غير جديه.

وحيث ان لم كان ذلك كذلك ووصولا الى غاية الامر مما تقدم يكون ضبط وتفتيش المتهمين قد تما كاجرائين فى اطار من الشرعية الاجرائية ويكون ما كشف عنه كلاهما دليلا مشروعا جاء نتاج اجرائين صحيحين قانونا ويضحى ما يثيره الدفاع فى هذا المقام خليقا بالرفض .

وينصرف ما اثارته المحكمة سالفا الى ان محاضر ضبط المتهمين والمودعه اوراق هذه الدعوى قد طالعتها المحكمة ولم تجد فيها ما يشير الى صحة ما اثارة الدفاع من تعسف فى تنفيذ كلا اجراني القبض والتفتيش سيما وقد خلت الاوراق مما يشير الى تجاوز القائم باجراءات القبض والتفتيش للقيود الاجرائية التى ينبغى توافرها لدى قيامه بالقبض والتفتيش فالسماح لمأمور الضبط القضائى بالقبض ينصرف قانونا الى شخص المتهم والكشف عما يحرزه او يحوزه من ادله تشير الى واقعة التلبس بالجريمة الحالة على نحو مقطوع بنسبته للمتهم المأذون بضبط وتفتيشه على نحو تام فى اطار من صحيح القانون بما ينبغى معه رفض هذا الدفع .

رئيس المحكمة

أمين السر

وحيث انه عما اثاره الدفاع فيما اسماه دفوعا قانونيه فانه لا يعدوا كونه حديثا موضوعيا ينصرف الى التشكيك فى الجريمة الواقعة والحالة المتلبس بها لا يلزم المحكمة فى التعرض له او الرد على كل شبهة يثيرها الدفاع للتشكيك فى ادلة الثبوت فى الدعوى والرد استقلالا عليها سيما وان اطمئنان المحكمة لادلة الثبوت هو طرحا لهذه الاوجه الموضوعيه فى الدفاع .

وحيث انه عن اطمئنان المحكمة للادله القولية فى الدعوى (اقوال الشهود) فهو امر موكول اليها فى اطار سلطتها التقديرية نحو الشهادة المطروحة امامها كى تنزلها المنزله التى تستحقها وتقدرها التقدير اللازم فان اطمئنان المحكمة لاقوال شهود الاثبات وخلوها من مظنة التهاتر والتناقد مع بعضها البعض هو امر متروك لسلطة المحكمة التقديريه والتى لا يملك الدفاع منازعة المحكمة فيما وقر فى عقيدتها وسكن فى وجدانها ازاء شهادة الشهود ومن ثم تلفت المحكمة عما اثاره الدفاع فى هذا المقام :

وحيث انه عما اثاره الدفاع من دفاع يدور حول قانونية حيازة واحراز المتهمين للاجهزة المضبوطه بحسبانها اللازمه لاداء بعض المتهمين بواجبات وظيفتهم فان ذلك مردود عليه بان حيازة او احراز المتهمين للاجهزة المضبوطه ينبغى ان يكون فى اطار ما تسمح به قوانين البلاد من حيازة واحراز هذه الاجهزة وقد ثبت للمحكمة ان الاجهزة المضبوطة لم يتم الحصول لها من السلطات المختصة على اذن بحيازتها او احرازها بما يكفى لمسائله المتهمين عن واقعه حيازة

رئيس المحكمة

أمين السر

واحراز المتهمين لهذه الاجهزة غير المصرح لهم بحيازتها واحرازها بما تقضى معه المحكمة برفض كافة ما اثاره الدفاع فى هذا المقام .

وحيث انه لا يعد من نافله القول ما اثاره اعضاء فريق الدفاع حول بطلان الاجراء الذى قام به السيد المستشار عضو يسار الدائرة والمنتدب للاشراف على عمل اللجنة المنوط بها تفريغ المادة الفيلمية التى احتوتها الاجهزة المضبوطه فانه يكون قد التبس عليه الفكر القانونى فى هذه الجزئيه سيما وان الاجراء المطعون عليه جاء استمرارا لعمل اللجنه التى تم تحليفها اليمين القانونية امام النيابة العامة وانه قد تم التصريح لهيئة الدفاع بالكامل بالحضور اثناء مباشرة هذا الاجراء بما يعد معه امتناع الدفاع عن الحضور اثناء القيام بهذا الاجراء اغفال متعمد من ناحيته للنعى على احد الاجراءات الصحيحة قانونا فى دعوى بعمل ارادى من الدفاع يستوجب ان تلتفت عنه المحكمة.

وحيث انه عما اثاره الدفاع من انعدام سيطرة المتهم الخامس ماديا وقانونيا على مكان ضبط الاجهزة والمعدات المضبوطه فانه مردود عليه بان الثابت من اقوال الشهود بان المتهم الخامس محمد محمود فاضل فهمى قام بحجز الجناحين بالفندق الذى تم الضبط فيه واستمر فى مباشرة نشاطه من هاذين الجناحين لمده شهرين تقريبا وطلب من ادارة الفندق تسليم عدد سته عشر مفتاح خاصين بالحجرات الواقعه داخل هاذين الجناحين بما يقطع بمسئوليته عن المكان ماديا وقانونيا طيله فتره اقامته بهما سيما وانه لم يعترض او ينكر صلته بالمضبوطات والاحداث فى بؤرتها (حين ضبطه) بموجب اذن

رئيس المحكمة

أمين السر

النيابة العامة ومن ثم لا يجد هذا الدفع له سندا من صحيح القانون وتقضى المحكمة برفضه .

وحيث انه عما اثاره الدفاع من ان الشاهد مجرى التحريات ليس من مأمور الضبط القضائى العام فان ذلم مردود عليه بان الثابت امام هذه المحكمة ان ذلك الشاهد هو من رجال قطاع الامن الوطنى (مباحث امن الدوله سابقاً) بما يقطع طبقا لنص المادة ٢٣ / ٣ من قانون الاجراءات الجنائية بان الضابط مجرى التحريات والاخرين الذين قاموا بالضبط هم من رجال الضبطية القضائية على مستوى جمهورية مصر العربية بحسبانهم من رجال المباحث العامة .

وحيث انه ولما كان ذلك وكان توزيع القضايا على اى دائرة من دوائر محكمة استئناف القاهرة هو امر داخلى قررت به الجمعية العامة لهذه المحكمة بالقرار رقم ٥ سنه ٢٠١٤ بتفويض السيد رئيس محكمة استئناف القاهرة فى اسناد بعض القضايا لبعض داوئر المحكمة بما لا يؤثر قانونا على اختصاص المحكمة نوعيا او ولائيا بنظر هذه الدعوى وقد سبق للمحكمة وان صرحت للدفاع بالتوجه لمحكمة استئناف القاهرة للاطلاع على قرار التفويض فى هذا الشأن الا انه نكل وابى الاستماع الى قرار المحكمة واخذته العزة بالاثم وصمم على دفاعه ومن ثم وجب على المحكمة ان ترده الى صحيح القانون .

وحيث ان لم كان ذلك كذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت وسكن فى وجدانها واستقر فى ضميرها مسنوليه المتهمين عن الجرائم التى اسندتها اليهم النيابة العامة والتى لا يؤثر فيها ما اثاره الدفاع من ان

رئيس المحكمة

أمين السر

المتهمين لا ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين الارهابيه بحسبان بعضهم لا ينتمى لاى فكر دينى او سياسى وانه يباشر عملا صحفيا فان ذلك مردود عليه بان الاشتراك والانضمام لجماعه محظوره قانونا لا يشترط فيه سوى القصد الجنائى العام من علم بطبيعة النشاط المؤثم قانونا الذى تباشره هذه الجماعه واراده احداث النتيجه المؤثمه قانونا من احداث اضطراب بالسلام الداخلى للبلاد وقد توافر هذا العقد لدى المتهمين سوى من انضم منهم للجماعه او امدها بالمواد الفيلميه التى تخدم عملها ومن ثم تعاقبهم المحكمة على هذا الاساس .

وحيث ان موضوع الدعوى فان جريمة نشر اخبار وبيانات كاذبه وتصديرها للخارج بما يسئ للأمن الداخلى والخارجى للبلاد دعما لتوجه الجماعه الارهابيه المشار اليها (الاخوان المسلمين) وكذا امدادها بمعونات ماديه مع العلم بالغرض الذى تدعو اليه هذه الجماعه هو امر مؤثم بالمواد ٨٦ ، ٨٦ مكرر / ١، ٣، ٤ ، ٨٦ مكرر أ / ١، ٢ من قانون العقوبات قد ثبت فى حق المتهمين وذلك من خلال اطمئنان المحكمة من شهود الاثبات والتقارير الفنية المطروحه امام المحكمة وكذا طبقا للمبادئ المستقر عليها من خلال قضاء هذه المحكمة واخذا بما صار عليه نهج وسلوك المتهمين امعانا منهم فى اخفاء نشاطهم وما يمدون به هذه الجماعه الارهابيه من مواد اعلاميه تخدم غرضها بما يقطع بمسؤليتهم عما جانتهم ايديهم وتقضى المحكمة بتوقيع عقوبه الجريمه الاشد للارتباط بين كافة الجرائم المشار اليها عدا ما نسب الى المتهم باهر محمد حازم من احراز الطلقة النارية المضبوطه عملا بالماده ٣٢ / عقوبات .

رئيس المحكمة

أمين السر

وحيث انه لما كان ذلك فانه يكون قد ثبت للمحكمة على نحو قاطع وجازم أن المتهمين :

١- علاء محمد السيد بيومى

٢- انس عبد الوهاب خلاوى حسن

٣- خليل على خليل بهنسى

٤- احمد عبده فتح الباب عبد الحميد

٥- محمد محمود فاضل فهمى

٦- باهر محمد حازم احمد نصر غراب

٧- محمد فوزى عبد العزيز ابراهيم

٨- سعيد عبد الحفيظ ابراهيم الجمل

٩- نورا حسن البنا ابو بكر

١٠- احمد عبدالله محمد عطيه داوود

١١- خالد عبد الرحمن محمود احمد عبد الوهاب

١٢- صهيب سعد محمد محمد

١٣- خالد محمد عبد الرؤوف محمد

١٤- شادى عبد الحميد عبد العظيم ابراهيم

١٥- Peter Greste

١٦- Dominic Laurence john

١٧- Susan Melanie

١٨- Johanna ideniette

لانهم فى غضون الفترة من ٢٠١٣/١٠/٣ حتى ٢٠١٣/١٢/٢٩ بدائرة قسم شرطة قصر النيل محافظة القاهرة .

رئيس المحكمة

أمين السر

أولاً : - المتهمون من الاول حتى الرابع عشر :-

انضموا لجماعة اسست على خلاف احكام القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدوله وسلطاتها العامة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق والحريات العامة والاضرار بالوحده الوطنية والسلام الاجتماعى بأن انضموا لجماعة الاخوان المسلمين التى تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على حرية الافراد واستهداف المنشأت العامة بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدمها هذه الجماعة فى تنفيذ اغراضها على النحو المبين بالاوراق .

ثانياً :- المتهمون من الخامس حتى السابع ومن الثانى عشر حتى الرابع عشر ايضاً:-

حازوا مطبوعات وتسجيلات تضمن ترويجاً لاغراض جماعه اسست على خلاف احكام القانون – موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً – معدة لاطلاع الغير عليها مع علمهم بما تدعو اليه تلك الجماعه من اغراض ووسائلها فى تحقيقها على النحو المبين بالاوراق.

ثالثاً :- المتهمون سالفى الذكر :-

أمدوا جماعة اسست على خلاف احكام القانون بعونات مادية ومالية بان امدوا الجماعة – موضوع الاتهام الوارد بالبند الاول – بأموال ومهمات والات ومعلومات مع علمهم بما تدعو اليه ووسائلها فى تحقيق ذلك على النحو المبين بالاوراق.

رابعاً :- المتهمون م الخامس حتى العاشر ومن الثانى عشر حتى الخامس عشر ايضاً:-

حازوا اجهزة من اجهزة الاتصالات والبث (هاتف ثريا ، جهاز إنمارسات ، جهاز موبايل فيو بوينت) دون الحصول على ترخيص من الجهات الادارية المختصة وذلك بغرض المساس بالأمن القومى للبلاد على النحو المبين بالاوراق.

رئيس المحكمة

أمين السر

خامساً :- المتهم السادس ايضا :-

احرز ذخائر – طلقة ناريه – مما لا يجوز الترخيص بحيازتها او احرازها.

سادساً :- المتهمون من الاول حتى الرابع عشر ايضاً :-

بصفتهم مصريين أذاعوا عمدا بالخارج اخبارا وبيانات واشاعات كاذبه حول الاوضاع الداخلية للبلاد بان بثوا عبر شبكة المعلومات الدوليه واحدى القنوات الفضائية – قناة الجزيرة – مقاطع فيديو وصور واخبار كاذبة للايحاء للرأى العام الخارجى بان البلاد تشهد حاله اقتتال داخلى وحرب اهلية بين مواطنيها وكان من شان ذلك اضعاف هيبة الدولة واعتبارها والاضرار بالمصالح القوميه للبلاد على النحو المبين بالاوراق.

سابعاً :- المتهمون سالفى الذكر جميعاً :-

١- أذاعوا عمدا اخباراً وبيانات وإشاعات كاذبه بثوها عبر شبكة المعلومات الدوليه وأحدى القنوات الفضائية – قناة الجزيرة – على النحو المبين سلفاً وكان من شأن ذلك تكدير الأمن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة والقاء الرعب بين الناس واثارة الفتن على النحو المبين بالاوراق.

٢- حازوا وسيلة من وسائل التسجيل والعلانية ، بان حازوا اجهزة تصوير وبث واجهزة نقل صوت وصورة والمخصصة لإذاعة المحتوى موضوع الاتهام المبين سلفا على النحو المبين بالاوراق.

٣- حازوا بقصد العرض صوراً غير حقيقية عن الاوضاع الداخليه للبلاد من شأنها الإساءة لسمعتها على النحو المبين بالاوراق.

ثامناً :- المتهمون من الخامس عشر حتى الثامن عشر ايضاً :-

اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الاول وحتى الرابع عشر فى ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام الوارد بالبند سادساً بأن اتفقوا معهم على ارتكابها وساعدوهم بأن امدوهم ببعض من المواد الإعلاميه واجروا عليها تعديلات بالحذف

رئيس المحكمة

أمين السر

والاضافة ونشرها علانيه عبر شبكة المعلومات الدولية واحدة القنوات الفضائية – قناة الجزيرة - فوقعت الجريمة بناءً على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالاوراق.

الامر الذى تقضى معه المحكمة بعقاب المتهمين طبقا للمواد ٣٠٤ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ٢ / أولا ، ثانيا ، فقره أ و ٣٠ و ٣٢ و ٤٠/ثانيا، ثالثا و ٤١ / ١ و ٨٠ (د) / ١ و ٨٦ و ٨٦ مكرر / ١،٣،٤ و ٨٦ مكرر (أ)/ ١،٢ و ١٠٢ مكرر / ١،٢،٤ ، ١٧٨ مكرر ثانيا / ١ من قانون العقوبات والمواد ١و ٤٤ و ٤٨ / ١،٢ و ٧٠ و ٧٧ / ١،٢،٣،٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم الاتصالات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٤ و ٣٠ / ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونى رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والمرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الاول بشان الأسلحة والذخائر ومصادرة الاجهزة والطلقة المضبوطة

وحيث انه عن المصروفات الجنائية فانه يتعين الزام المتهمين بها طبقا للمادة ٣١٣ بالقانون الاجراءات الجنائية .

وحيث ان النيابه العامة اسندت الى كلا من :-

١- احمد عبد الحميد عبد العظيم ابراهيم

٢- انس محمد محمد ابراهيم البلتاجى

انهما فى غضون الفترة من ٢٠١٣/١٠/٣ حتى ٢٠١٣/١٢/٢٩ بدائرة قسم شرطة قصر النيل محافظة القاهرة .

اولاً :-

انضموا لجماعة اسست على خلاف احكام القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدوله وسلطاتها العامة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق والحريات العامة والاضرار

رئيس المحكمة

أمين السر

بالوحده الوطنية والسلام الاجتماعى بأن انضموا لجماعة الاخوان المسلمين التى تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على حرية الافراد واستهداف المنشآت العامة بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدمها هذه الجماعة فى تنفيذ اغراضها على النحو المبين بالاوراق .

ثانياً :-

حازوا مطبوعات وتسجيلات تضمن ترويجاً لاغراض جماعه اسست على خلاف احكام القانون – موضوع الاتهام الوارد بالبند أولاً – معدة لاطلاع الغير عليها مع علمهم بما تدعو اليه تلك الجماعه من اغراض ووسائلها فى تحقيقها على النحو المبين بالاوراق.

ثالثاً :-

أمدوا جماعة اسست على خلاف احكام القانون بعونات مادية ومالية بان امدوا الجماعة – موضوع الاتهام الوارد بالبند الاول – بأموال ومهمات والات ومعلومات مع علمهم بما تدعو اليه ووسائلها فى تحقيق ذلك على النحو المبين بالاوراق.

رابعاً :-

حازوا اجهزة من اجهزة الاتصالات والبث (هاتف ثريا ، جهاز إنمارسات ، جهاز موبايل فيو بوينت) دون الحصول على ترخيص من الجهات الادارية المختصة وذلك بغرض المساس بالأمن القومى للبلاد على النحو المبين بالاوراق.

خامساً :-

بصفتهم مصريين أذاعوا عمدا بالخارج اخبارا وبيانات واشاعات كاذبه حول الاوضاع الداخلية للبلاد بان بثوا عبر شبكة المعلومات الدوليه واحدى القنوات الفضائية – قناة الجزيرة – مقاطع فيديو وصور واخبار كاذبة للايحاء للرأى العام الخارجى بان البلاد

رئيس المحكمة

أمين السر

تشهد حاله اقتتال داخلى وحرب اهلية بين مواطنيها وكان من شان ذلك اضعاف هيبة الدولة واعتبارها والاضرار بالمصالح القوميه للبلاد على النحو المبين بالاوراق.

سادساً : -

١- أذاعوا عمدا اخباراً وبيانات وإشاعات كاذبه بثوها عبر شبكة المعلومات الدوليه وأحدى القنوات الفضائية – قناة الجزيرة – على النحو المبين سلفاً وكان من شأن ذلك تكدير الأمن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة والقاء الرعب بين الناس واثارة الفتن على النحو المبين بالاوراق.

٢- حازوا وسيلة من وسائل التسجيل والعلانية ، بان حازوا اجهزة تصوير وبث واجهزة نقل صوت وصورة والمخصصة لإذاعة المحتوى موضوع الاتهام المبين سلفاً على النحو المبين بالاوراق.

٣- حازوا بقصد العرض صوراً غير حقيقية عن الاوضاع الداخليه للبلاد من شأنها الإساءة لسمعتها على النحو المبين بالاوراق.

وارتكنت فى ذلك الى شهادة شهود الاثبات وتقرير اللجنة الفنية غير انه لما كان الثابت للمحكمه من خلال الاطلاع على اوراق الدعوى ومستنداتها أن المتهمان تم القبض عليهما ٢٠١٣/١٢/٣١ فى القضية رقم ٦٢٠٤٣ لسنة ٢٠١٣ جنح اسم اول مدينة نصر وان التحريات التى جريت بشأنهما تحررت بتاريخ ٢٠١٤/١/٢ حال كونهما قيد الحبس الامر الذى لا تطمئن معه المحكمة الى صحه نسبه هذا الاتهام اليهما لاسيما وانهما كان فى قبضة الشرطه وقت تحرير محضر التحريات فضلا عن عدم ضبطهما بأحد المراكز الاعلامية المشار اليها وعدم ضبط اى احراز بحوزتهما وعرضها على المحكمة حتى تطمئن المحكمة الى مشاركتهما فى اقتراف الجرائم المسنده اليهما سيما وانهما اعتصم بالانكار بتحقيقات النيابة العامة وامام المحكمة الامر الذى لا تطمئن معه المحكمة الى

رئيس المحكمة

أمين السر

ثبوت التهمه فى حقهما و هو ما يكفى للقضاء ببراءتهما عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر

حكمت المحكمة أولاً :-

غيابياً بمعاقبه كلا من المتهمين علاء محمد السيد بيومى ، انس عبد الوهاب خلاوى حسن ، خليل على خليل بهنسى ، احمد عبده فتح الباب عبد الحميد ، نورا حسن البنا ابو بكر ، احمد عبدالله محمد عطيه داود ، محمد فوزى عبد العزيز ابراهيم ، سعيد عبد الحفيظ ابراهيم الجمل ، دومنيك لورانس جون ، سوزان ميلانى ، جوهانه ادينتى - بالسجن المشدد لمده **عشر سنوات** عما نسب اليهم والزمتهم المصروفات الجنائيه .

ثانياً :-

حضورياً بالنسبة للمتهمين محمد محمود فاضل فهمى ، باهر محمد حازم احمد نصر غراب ، صهيب سعد محمد محمد ، خالد عبد الرحمن محمود احمد عبد الوهاب ، خالد محمد عبد الرؤوف محمد ، شادى عبد الحميد عبد العظيم ابراهيم ، بيتر جريستى - بالسجن المشدد لمدة **سبع سنوات** والزمت المتهمين المحكوم عليهم بالمصروفات الجنائيه - **وبراءه كل** من احمد عبد الحميد عبد العظيم ، انس محمد محمد ابراهيم البلتاجى مما نسب اليهما .

رئيس المحكمة

أمين السر

ثالثا :-

بمعاقبة المتهم باهر محمد احمد حازم غراب بالسجن لمده **ثلاث سنوات** عن التهمة الواردة بالبند خامساً من امر الاحاله وتغريمه خمسه الاف جنيهاً والزمته المصروفات الجنائية .

رابعاً :-

بمصادرة الادوات والمواد الفيلمية المضبوطة .

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسه الاثنين الموافق ٢٣ / ٦ / ٢٠١٤ .

أمين السر
أحمد صبحي

رئيس المحكمة